الأمم المتحدة

A/C.1/66/PV.11

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السادسة والستون

اللجنة الأولى

الجلسة **١١**

الخميس ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد فينانين ..... (فنلندا)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

المناقشة المواضيعية لمواضيع البنود وعرض كل مشاريع القرارات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي من ٨٧ إلى ١٠٦

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سنركز مرة أخرى بعد ظهر هذا اليوم على مجموعة الأسلحة النووية، بما في ذلك عرض مشاريع القرارات.

السيد فاسيلييف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): مرة أخرى، سيدي الرئيس، أرحب بكم في منصبكم الجديد.

لقد كانت لدينا فرصة بالفعل، خلال المناقشة العامة، لعرض النُهج الروسية في مجال نزع السلاح النووي. لذا، نود الآن أن نتناول الجوانب الرئيسية بشكل مقتضب.

إن الاتحاد الروسي راض عن الطريقة التي يتم بها تنفيذ المعاهدة الجديدة التي دخلت حيز النفاذ في شباط/فبراير الماضي، والمتعلقة بتدابير زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الإستراتيجية والحد منها. وقد جرى إطلاق تبادل فعال للمعلومات بموجب هذا الاتفاق، ويجري القيام حاليا بنشاط تفتيشي. في غضون بضعة أيام، ستبدأ اللجنة الاستشارية الثنائية المنشأة بموجب المعاهدة، دورتها الثانية في جنيف. ونقيّم عملها بأنه مثمر.

سوف نقدم المزيد من التفاصيل حول المعاهدة خلال الإحاطة الإعلامية المشتركة التي سيقدمها الاتحاد الروسي والولايات المتحدة، على هامش جلسة اللجنة الأولى يوم ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر. ونطلب من الجميع المشاركة في هذه الإحاطة الإعلامية، التي نعتبرها مثالا ممتازا على تنفيذنا للالتزام الوارد في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة.

إن التنفيذ الكامل للمعاهدة لن يقوي فحسب أمن الدولتين الطرفين فيها، بل أيضا الاستقرار الدولي، فضلا عن المساعدة على تعزيز نظام عدم الانتشار النووي وتوسيع نطاق عملية نزع السلاح النووي. ونحن نرى أيضا أن التنفيذ

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

الناجح لن يتسنى إلا عن طريق الامتثال الصارم لمبادئ المساواة والتكافؤ و والأمن المتساوي غير القابل للتجزئة للطرفين.

في أعقاب دخول المعاهدة حيز النفاذ، لاحظنا تزايد التوقعات فيما يتعلق باتخاذ مزيد من الخطوات في مجال نزع السلاح النووي. إننا منفتحون للحوار بشأن هذه المسألة، و نعتقد مع ذلك، أنه من الضروري الآن تجميع الخبرة العملية لتنفيذ المعاهدة الجديدة لزيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الإستراتيجية والحد منها، وإجراء تقييم موضوعي لجودة الاتفاق واستمراريته. سيساعدنا هذا التحليل على وضع خطط بشأن جوهر خطوات جديدة نحو عالم خال من الأسلحة النووية.

وتتمثل المسألة الرئيسية الأخرى التي تتطلب في رأينا اهتماما خاصا، في الحاجة المتزايدة لإعطاء عملية نزع السلاح النووي بعدا متعدد الأطراف. وما لم نتحرك قدما في هذا الشأن، من غير المرجح تحقيق تقدم كبير.

إننا نرحب بمقررات مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠١٠، حيث إن وثيقته الختامية (NPT/CONF.2010/50، المجلد الأول)، التي تم الاتفاق عليها على أساس تنازلات متبادلة، تنشيء أساسا لمواصلة تطوير النهج المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح النووي.

وقد أبلغ زملائي من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، بالفعل، اللجنة بنتائج اجتماع باريس للأعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الأمن، الذي عقد خلال الفترة من ٣٠ تموز/يوليه إلى ١ آب/أغسطس من هذه السنة، والإعلان بشأن وثيقة رسمية صادرة عن مؤتمر نزع السلاح، وكما فهمت، من الجمعية العامة أيضا.

إن مقررات المؤتمر الاستعراضي شاملة وتنص على إسهام جميع الدول في تنفيذها. ويشمل ذلك أيضا الشروط المهمة للتخفيضات التدريجية للأسلحة النووية، التي لا يمكن تحقيقها إلا من خلال الأخذ بعين الاعتبار على النحو الواجب لجميع العوامل التي تؤثر في الاستقرار الاستراتيجي. وبما أننا قد تكلمنا عن تلك العوامل خلال المناقشة العامة، فلن أكررها الآن.

من باب إجراء المزيد من التطوير لنتائج مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، تعتزم بعض البلدان أو مجموعات البلدان تقديم مشاريع قرارات تركز على جوانب معينة من تنفيذ الوثيقة الختامية. وهذا العمل مهم، وبالطبع فنحن ندعمه. لكن لا يقل عن ذلك أهمية ضمان سلامة المقررات المتخذة بغية تفادي تفسيرها الحر أو الواسع، لأن ذلك سيفتح من جديد باب الحل التوفيقي الذي تم التوصل إليه، وربما تعقيد تنفيذ تلك المقررات المهمة.

يتمثل أحد المواضيع الملحة المطروحة على جدول أعمال نزع السلاح اليوم في المنظومة الدفاعية المضادة للقذائف. وأصبحت الجوانب الإشكالية في الحوار حول المسألة واضحة قبل فترة طويلة، ولكننا لم نر بعد تقدما حقيقيا في معالجتها.

إننا نشعر بالقلق من جراء أننا لم نر أي استعداد من طرف منظمة حلف شمال الأطلسي أو الولايات المتحدة للسماح بمشاركة الاتحاد الروسي على قدم المساواة في وضع مفهوم ر المنظومة الدفاعية الأوروبية المضادة للقذائف وهيكلها، أو الشروع في صياغة تدابير ملائمة لبناء الثقة والشفافية فيما يخص المنظومة الدفاعية المضادة للقذائف. وعلاوة على ذلك، فإن الاتجاه الواضح الآن يسير في طريق النشر العملي لعناصر منظومة الولايات المتحدة العالمية الدفاعية المضادة للقذائف، التي يعتقد خبراؤنا العسكريون بأنها، يمكن ضمن جملة أمور أخرى، أن تضعف القدرة الدفاعية للاتحاد الروسي.

إننا لا نهول الحالة. ونحن مقتنعون بأنه لا ينبغي لأحد أن يسكت على المشاكل القائمة، وإنما يجب أن يتم تناولها بشكل

ثابت وبناء بدلا من أن تجري تغطيتها ببيانات إعلانية وغير ملزمة بشأن عدم توجيه المنظومة الدفاعية المضادة للقذائف.

للأسف، على مدى الأشهر القليلة الماضية لم تجر ثمة أي تحولات هامة في مجال معالجة المسائل الأساسية للتفاعل بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي حول المنظومة الدفاعية المضادة للقذائف. وإذا تطورت الأحداث أكثر في هذا الاتجاه، فستضيع الفرصة التي يتيحها مؤتمر مجلس الاتحاد الروسي ومنظمة حلف الشمال الأطلسي في لشبونة، للانتقال بمسألة المنظومة الدفاعية المضادة للقذائف، من المواجهة إلى التعاون.

يعتبر الاتحاد الروسي أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وسيلة هامة لزيادة الأمن الإقليمي والدولي، وتعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية. ونحن نؤيد تماما فكرة إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وفقا لمقررات مؤتمري الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة سنتي ١٩٩٥ و ٢٠١٠. ونحن مقتنعون بأن الإنشاء المبكر للمنطقة، سيضمن حلا شاملا لمسائل عدم الانتشار والصون الفعلي للسلام والاستقرار في المنطقة.

إن الاتحاد الروسي، جنبا إلى جنب مع غيره من الدول الوديعة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يبذل جهودا كبيرة لتهيئة الظروف المواتية لعقد مؤتمر بشأن هذه المسألة في عام ٢٠١٢. ونحن واثقون بأن ثمة تطورات ايجابية ستحدث قريبا جدا فيما يتعلق بالمسائل التنظيمية. وسوف يعتمد نجاح المؤتمر اعتمادا كليا على رغبة دول الشرق الأوسط الدخول في حوار بناء.

الاتحاد الروسي يؤكد مجددا دعمه لمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. و نعتبر أنه من الضروري أن تتماشى المعاهدة وبروتوكولها تماما مع القواعد والممارسات الدولية المكرسة في هذا المجال. ليست لدينا أي أسئلة تتعلق بمضمون المعاهدة ولا نص بروتوكولها الملحق بها، الذي يحتوي على ضمانات أمنية من قبل قوى نووية للدول الأطراف في المعاهدة. ونحن نؤيد تماما تلك الوثائق، و نعتقد أنه يتعين على جميع البلدان الحائزة للأسلحة النووية فعل ذلك.

كما نرحب بإعلان منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا. لقد دأبنا على التصويت باستمرار مؤيدين لقرارات الجمعية العامة بشأن المنطقة. ونأمل أن تساعد المشاورات في نيويورك على الاستجابة لما تبقى من أسئلة، وتمهد الطريق لتوقيع بروتوكول ذي صلة بشأن ضمانات الأمن.

خلال الدورة الحالية، تتمثل إحدى أهم المسائل في احتمال إطلاق مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. لقد دعا الاتحاد الروسي على الدوام، ويواصل دعوته لشروع مبكر في تلك المفاوضات. ونحن نعتقد اعتقادا راسخا بأن بنية مؤتمر نزع السلاح يمكن أن تضمن المشاركة في المفاوضات لجميع الدول التي تمتلك قدرات ذات صلة.

كما ينبغي ألا يغيب عن الأذهان أن إجراء مفاوضات بشأن منهاج مؤتمر نزع السلاح، لن يساعد فقط في الحفاظ على هذا المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الفريد لنزع السلاح، بل سيوفر فرصة لبدء مناقشة المسائل الأخرى ذات الصلة في إطار برنامج عمل متوازن.

إننا ندعو جميع الوفود، أولا وقبل كل شيء تلك يمكن أن يكون ذلك مرهونا بها، إلى السعي للتوصل إلى توافق، بما في ذلك في سياق مشاريع قرارات اللجنة الأولى بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية وتقرير مؤتمر نزع السلاح. ينبغي القيام بذلك دون تأخير، لأنه غدا ربما سيكون الوقت

متأخرا جدا، وسنواجه خطر انهيار آلية نزاع السلاح المتعددة الأطراف بالكامل.

السيد فزيل (سويسرا) (تكلم بالإنكليزية): آخذ الكلمة بشأن مسألة خفض الاستعداد التشغيلي لمنظومات الأسلحة النووية. وأقوم بذلك باسم شيلي و نيوزيلندا ونيجيريا وسويسرا وماليزيا، منسقنا الحالي، والتي ليس بوسع ممثلها أن يكون اليوم هنا للأسف، بسبب رئاسته للجنة الثالثة.

دعت بلداننا منذ عام ٢٠٠٧ للعمل على معالجة الأعداد الكبيرة من الأسلحة النووية التي لا تزال منصوبة اليوم بمستويات عالية من الاستعداد. وتؤمن بلداننا بوجود حاجة ملحة للعمل من أجل معالجة هذه الحالة.

يظل لدينا قلق عميق وبالغ، جراء أنه وبعد مرور ٢٠ سنة على انتهاء الحرب الباردة، فإن جوانب عقائدية لتلك الحقبة، مثل مستويات الإنذار العالية، لا تزال مستمرة اليوم. في حين أن التوترات التي ميزت مناخ الأمن الدولي خلال الحرب الباردة قد تضاءلت، فإن انخفاضات مماثلة في مستويات التأهب لترسانات الدول النووية الكبرى لم تتحقق.

إننا نرحب بمستويات التأهب المتدنية التي اعتمدتها بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية. وكما هو الحال مع جميع تدابير نزع السلاح النووية الأخرى، ترى مجموعتنا بأن خطوات خفض الاستعداد التشغيلي للأسلحة النووية ينبغي أن تكون لا رجعة فيها وشفافة ويمكن التحقق منها. إننا نرحب بالتخفيضات الأخيرة في أعداد الأسلحة النووية. ما هو مطلوب أيضا هو الاعتراف المتزايد بأن المستوى العالي للتأهب فيما يخص الأسلحة النووية المتبقية لا يتناسب مع الحالة الإستراتيجية الراهنة، وأنه ينبغي اتخاذ خطوات لمعالجة هذا التناقض.

نشعر بخيبة أمل أن الاستعراضات التي جرت مؤخرا للمذهب النووي لم تسفر عن خفض مستويات التأهب. لكن مما يشجعنا، أن الباب ترك مفتوحا لمزيد من العمل في هذا المجال، ونتطلع إلى تلقي معلومات مستكملة عن كيفية تقدم هذا العمل.

إننا نحيط علما بإقرار مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في العام الماضي بمسألة إلغاء حالة التأهب، ونرحب بالتزام الدول الحائزة للأسلحة النووية ”بالنظر في المصلحة المشروعة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية في مواصلة خفض الوضع التشغيلي لمنظومات الأسلحة النووية“ (NPT/CONF.2010/50 (المجلد الأول)، صفحة ٢١)، التي ستقدم تقارير بشأنها عام ٢٠١٤. وستكون التقارير المرحلية بشأن مدى تقدم هذا العمل موضع ترحيب كبير، و سوف نسعى للحصول على معلومات مستكملة فيما يخص اجتماعات اللجنة التحضيرية خلال الدورة القادمة لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

نحن نعتقد انه من المهم للغاية تحقيق مستويات شفافية أكبر، مقارنة بتلك الموجودة حاليا، فيما يخص هذه المذاهب العسكرية. إننا نعتبر إحراز التقدم في هذا الصدد مهمة كبيرة للسنوات المقبلة، من شأنها تيسير المزيد من تخفيض مستوى الإنذار.

مما شجعنا أيضا تجديد الدول الحائزة للأسلحة النووية في خطة العمل التزامها بتسريع تحقيق تقدم ملموس بشأن الخطوات التي تقود إلى نزع السلاح النووي الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ (NPT/CONF.2000/28)، نظرا للدعوة القوية الواردة في تلك الوثيقة لاتخاذ إجراءات بخصوص الاستعداد التعبوي. من شأن تخفيض الاستعداد

التعبوي لمنظومات الأسلحة النووية أن يمثل خطوة مؤقتة هامة نحو عالم خال من الأسلحة النووية. وسيظهر التزاما واضحا بتقليص دور الأسلحة النووية. بالإضافة إلى ذلك، فإن اتخاذ خطوات بشأن إطالة مدة اتخاذ قرار بإطلاق هجوم نووي، سوف يقلل من مخاطر الاستخدام غير المقصود أو العارض.

إننا حريصون على الاستفادة من التغيرات الحاصلة في البيئة الأمنية العالمية منذ نهاية الحرب الباردة. إن العلاقات العدائية لتلك الأوقات العصيبة قد أصبحت بوضوح وراء ظهورنا، وأصبح خطر وقوع صراع بين القوى العظمى بعيدا. بناء على هذه الخلفية، فقد فقدت مستويات حالة التأهب القصوى أهميتها.

قدمت بلداننا مشروع قرار بشأن هذه المسألة إلى الجمعية العامة في دورات سابقة. وبينما لا نزال ملتزمين بمسألة الاستعداد التعبوي، لن نقدم مشروع قرار هذه السنة. بدلا من ذلك، سنتطلع إلى دورة الاستعراض المقبلة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بدءا من اجتماع العام المقبل للجنة التحضيرية في فيينا، وقياس التقدم المحرز في ذلك السياق.

سنطرح للمناقشة خلال العام القادم ورقة تدقق في المبررات الموضوعية لخفض الاستعداد التعبوي للترسانات النووية، فضلا عن النظر في مجموعة كاملة من الخطوات المتاحة في العملية السياسية المتعددة الأطراف للمضي قدما بهذه المسألة. ولن ندخر أي جهد في الدعوة إلى إحراز التقدم في اتجاه خفض الاستعداد التعبوي، وسوف نقوم بذلك في جميع المحافل ذات الصلة، بما في ذلك في الجمعية العامة، وسوف نعيد النظر في مشروع قرار خلال العام المقبل.

السيدة كزراجيني (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): حيث أنها المرة الأولى التي تخاطب فيها ليتوانيا الدورة الحالية للجنة الأولى، اسمحوا لي أن أهنئكم سيدي الرئيس، على انتخابكم، وأن أقدم إليكم الدعم الكامل لوفد ليتوانيا.

بوصف ليتوانيا عضوا في الاتحاد الأوروبي، فإنها تشجع وتدعم تنفيذ سياسات الاتحاد الأوروبي في مجال الأمن الدولي ونزع السلاح وعدم الانتشار.

اسمحوا لي الآن أن أتناول بعض المسائل التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة لوفد بلدي.

إننا نرحب بالنتائج الناجحة لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، وندعم إجراء مزيد من التعزيز لنظام عدم انتشار الأسلحة النووية، فيما يخص الدعائم الثلاث التي تعزز كل منها الأخرى – نزع السلاح وعدم الانتشار والاستخدام السلمي للطاقة النووية.

يظل تحقيق عالم خال من السلاح النووي يشكل رؤيتنا العامة للمستقبل. في غضون ذلك، فإن التنفيذ الفعال للاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف القائمة، المتعلقة بتحديد الأسلحة النووية وزيادة نزع السلاح، يمهد الطريق كذلك لتحقيق ذلك الهدف. في ذلك السياق، فإن ليتوانيا بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية، تعتبر تدابير بناء الثقة والشفافية والتحقق المتبادلين جزءا لا يتجزأ من عملية تحديد الأسلحة النووية و نزع السلاح. وينبغي تطبيق تلك التدابير على الأسلحة النووية الإستراتيجية وغير الإستراتيجية، على حد سواء. مع ذلك، ينبغي أن تشكل الأسلحة النووية غير الإستراتيجية أولوية، لا سيما بسبب عدم الإشارة إليها في معاهدات تخفيض الأسلحة.

ثمة حاجة في مجال عدم الانتشار النووي، إلى بذل جهود متماسكة متعددة الأطراف لتشجيع وتعزيز فعالية نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. إن اتفاقات الضمانات الشاملة، ولا سيما البروتوكولات الإضافية، تمثل معيارا للتحقق ينبغي جعله عالميا وتعزيزه بشكل أكبر. وعلاوة على ذلك، ينبغي تطبيقه باعتباره شرطا إلزاميا للمواد النووية والتزويد بالتكنولوجيا في العالم بأسره.

وتوجد حاجة واضحة لبناء رابط أقوى بين الأمان والأمن النوويين. وقد يكون مؤتمر القمة المقبل بشأن الأمن النووي المقرر عقده في جمهورية كوريا، والمبادرات مثل المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، بمثابة أطر لتعزيز العلاقة بين الأمان والأمن النوويين..

بالإضافة إلى ذلك، فإن الدور الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أمر حيوي في مجال تعزيز الأمان والأمن النوويين. في هذا الصدد، فإننا نؤيد تأييدا كاملا خطة العمل المتعلقة بالأمان النووي، التي جرت المصادقة عليها للتو في المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن أي مشروع للطاقة النووية للأغراض السلمية في أي دولة يجب أن ينجز مع التحلي بالمسؤولية الواجبة تجاه شعب الدولة نفسها وشعب باقي الدول. وينبغي أن تكون كل من المشاورات المفتوحة والصادقة مع جميع البلدان التي قد تتأثر بذلك المشروع، والتسوية البناءة للمنازعات عبر الوطنية، والشفافية الكاملة وتقاسم المعلومات معايير عالمية.

أخيرا، تولي ليتوانيا أهمية كبيرة لنظام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وإننا نرحب بالبلدان التي صدقت على المعاهدة هذا العام. في الوقت نفسه، لا نزال نشعر بالقلق جراء عدم تصديق أي بلد من البلدان التسعة المتبقية الواردة في المرفق ٢ عليها منذ آخر مؤتمر استعراضي. إن ليتوانيا تحث جميع الدول الأطراف التي لم تقم حتى الآن بالتوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، على أن تفعل بدون تأخير وبدون شروط.

السيد سيروهير (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): إنه لشرف كبير لوفد بلدي أن نتشاطر رؤيتنا في هذه المناقشة المواضيعية المهمة بشأن الأسلحة النووية.

بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أكرر أن جمهورية تنزانيا المتحدة تعارض تلك الأسلحة الفتاكة، التي لا يزال وجودها وتطورها تهديدا خطيرا على سلم كل البشرية وأمنها.

لدى جميع البلدان حق غير قابل للتصرف في إجراء البحوث وتطوير التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، مثل علاج الأمراض غير المعدية القاتلة، وزيادة الإنتاجية الزراعية، ومكافحة الآفات، وإدارة المياه الجوفية، وتوليد الطاقة. تمثل أفضل ابتكار خلال القرن الماضي في التكنولوجيا، لكن استخدامها في منظومات الأسلحة يظل أسوأ كابوس بالنسبة لنا.

إن استخدام تلك الأسلحة في الألفية الجديدة، التي تمتلك فيها العديد من الدول تلك الأسلحة، سيؤدي بالتأكيد إلى كارثة بأبعاد لا يمكن تصورها. في هذا الصدد، فإننا نؤيد كل الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل نزع سلاح كامل ولا رجعة فيه ويمكن التحقق منه، للأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

إننا طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومسرورون بالتزام بعض الوفود بتنفيذ خطة العمل التي اعتمدت في مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠١٠. و التحقيق الكامل لأهدافها سيقربنا بشكل أكبر من تحقيق الهدف المتمثل في بناء عالم خال من الأسلحة النووية. وبالمثل، فإن بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، سيكون مفيدا للجميع.

إن جمهورية تنزانيا المتحدة هي أيضا طرف في معاهدة بليندابا، التي تنشئ منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا. و كنا سعداء بدخول المعاهدة حيز النفاذ في تموز/يوليه ٢٠٠٩، ونتطلع إلى التصديق على بروتوكولاتها من قبل بقية أعضاء مجلس الأمن. و نرحب بإعلان الولايات المتحدة

أن مجلس الشيوخ ينظر في هذا الأمر. وسوف تشكل نتيجة إيجابية هدية كبيرة للقارة الأفريقية.

إننا نرحب أيضا بدخول معاهدة تخفيض الأسلحة الإستراتيجية الجديدة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، حيز النفاذ في شهر شباط/فبراير الماضي. ونحن ندرك أن الأسلحة النووية لن تختفي بين عشية وضحاها، لكن مما يبعث على الاطمئنان أنه يجري تفكيكها.

الواقع المرير أن حيازة هذه الأسلحة تعطي العذر للدول الأخرى للحصول عليها. وفي عالم معقد ومتقلب، فتلك وقائع خطيرة. وهكذا نرى أن نزع السلاح الكامل يشكل أفضل وسيلة للخروج من هذا المستنقع. في ذلك الصدد، فإننا ندعو جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية المعلنة وغير المعلنة، سلوك الطريق المؤدية إلى عالم خال من الأسلحة النووية، بشكل شفاف ويمكن التحقق منه، وتحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن جمهورية تترانيا المتحدة ليست عضوا في مؤتمر نزع السلاح، لكنها تتشاطر الإحباط الذي أعربت عنه معظم الدول، بما في ذلك أعضاء تلك الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح واتفاقات تحديد الأسلحة. ورغم الإحباط، علينا إيجاد سبيل للخروج من ذلك. حيث يتعين أن تجري دون مزيد من التأخير مفاوضات بشأن اتفاقية للأسلحة النووية ومعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، والاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي و الضمانات الأمنية السلبية، وأمور أخرى كثيرة.

ربما يمكن أن تشكل الروح الهادئة التي أدخلها وفد بلدي إلى تلك المحافل عاملا ايجابيا في مؤتمر نزع السلاح. في هذا الصدد، من المناسب جدا أن ننظر أيضا في مسألة توسيع الآلية لكي تبدو متعددة الأطراف على نحو أفضل.

يتعين أن يقترن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار وتطوير التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية بتحقيق الأمان والأمن النوويين. ويجب علينا القيام بكل ما يلزم لضمان عدم حصول الجهات الفاعلة من غير الدول، لا سيما الإرهابيين والقراصنة والمرتزقة والعصابات الإجرامية المنظمة، على هذه المواد والأسلحة الخطرة، كما يفعلون فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والخفيفة، التي تدمر معظم مجتمعاتنا المحلية بشكل يومي.

يكتسي تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) أهمية كبيرة. إن إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية أمر محوري، كما أن التعاون بين الدول في هذا المجال أمر بالغ الأهمية بغية تفادي الابتكارات من جانب واحد التي تثير الشكوك حقا في بعض منا. خصوصا أننا نطالب بإنشاء بنك مشترك للوقود تحت حراسة ومراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إننا نشيد بالأمين العام لعقده الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الأمان والأمن النوويين، خلال الدورة الحالية. ونؤيد نتائج مؤتمر قمة واشنطن لعام ٢٠١٠ المتعلقة بالأمن النووي، التي أكدت على الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى إزالة الإرهاب النووي. ولمؤتمر قمة الأمن النووي المقرر عقده العام المقبل في سول القدرة على تعزيز جدول الأعمال ذاك. و نأمل أنه سيجري في نهاية المطاف تشاطر النتائج مع جميع الدول الأعضاء في هذا المحفل المتعدد الأطراف.

نحن الأمم المتحدة ضد مخاطر الحروب والأمراض والفقر. ومن واجبنا القضاء على جميع أسلحة الدمار الشامل. وعلينا القيام بذلك بشكل تدريجي، بهدف تحقيق القضاء عليها بشكل تام ولا رجعة فيه. وتترانيا على أهبة الاستعداد للقيام بدورها.

السيد سوريتا (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): إن القضاء على الأسلحة النووية هو الضمان الوحيد ضد استخدامها أو التهديد باستخدامها. ويجب على المجتمع الدولي أن يبقى

ملتزما بتخليص العالم من هذه الآفة. والقاعدة العالمية أو الهدف المتفق عليه لإزالتها موجود بالفعل.

إذا ما أخذت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في حد ذاتها، و نتائج مؤتمري الاستعراض سنتي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ مجتمعة، فإنها تجعل من الواضح وجود هدف مشترك يتمثل في إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. المهمة التي تنتظرنا إذن، تتمثل في تنفيذه، والقيام بذلك بشعور أقوى بالطابع العاجل لذلك. إن الفلبين تحث الدول الحائزة للأسلحة النووية لتحول الآن التزاماتها إلى أفعال، بما في ذلك تلك الواردة في الإجراءات ٣ و ٥ و ٢١ من ''استنتاجات وتوصيات بشأن إجراءات المتابعة'' الواردة في الوثيقة الختامية (NPT/CONF.2010/50 (المجلد الأول)) لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠١٠.

ينص الإجراء ٣ على ما يلي: ''تلتزم الدول الحائزة للأسلحة النووية، ببذل مزيد من الجهود لتخفيض الأسلحة النووية بجميع أنواعها،''. (المرجع نفسه، صفحة ٢٠) في هذا الصدد، تشيد الفلبين بالولايات المتحدة والاتحاد الروسي لتصديقهما على المعاهدة الجديدة بشأن تخفيض الأسلحة الهجومية الإستراتيجية والحد منها، وتأمل في تخفيضات أكثر عمقا. ومن المؤمل أيضا أن عملية نزع السلاح هذه، ستشمل في نهاية المطاف باقي الدول الحائزة لأسلحة نووية.

يسلط الإجراء ٥ الضوء على التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية ''بالتعجيل بإحراز تقدم ملموس يؤدي إلى نزع السلاح النووي'' على النحو المحدد في الخطوات العملية الـ ١٣ التي اعتمدت في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠. ويدعو الإجراء، من بين أمور أخرى، الدول الحائزة للأسلحة النووية لخفض المخزونات من جميع أنواع الأسلحة النووية بغض النظر عن نوعها أو موقعها، و ''مواصلة تقليص دور الأسلحة النووية وأهميتها في كل المفاهيم والمذاهب والسياسات العسكرية والأمنية''. (المرجع السابق، صفحة ٢١)

يشجع الإجراء ٢١ الدول النووية على الموافقة على نماذج موحدة لتقديم التقارير وتحديد فترات ملائمة لتقديم التقارير. علاوة على ذلك، فإن الدعوة موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة لإنشاء مستودع متاح للجمهور يجب أن يحتوي على المعلومات التي تقدمها الدول الحائزة للأسلحة النووية. وتتطلع الفلبين إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية لتقوم بهذه الإجراءات، وإلى الأمين العام ليقوم بإنشاء المستودع حتى تكون الدول على علم وترى التقدم المحرز نحو تحقيق هدف القضاء التام على الأسلحة النووية.

إن الفلبين قلقة أيضا جراء الأسلحة النووية التكتيكية. ويمكن تهريب تلك الأجهزة بسهولة، عبر الحدود التي يسهل اختراقها، ويمكن استخدامها من قبل الإرهابيين وغيرهم من الجهات الفاعلة غير الحكومية لإحداث تأثيرات مدمرة ومروعة. ويجب أن تجري مناقشات جادة حول هذا النوع من الأسلحة خلال الدورة المقبلة لاستعراض معاهدة عدم الانتشار.

إننا نحث البلدان القليلة التي بقيت خارج معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على الاستجابة للدعوة إلى التطبيق العالمي للمعاهدة.

يتعين الآن على الدول أيضا أن تنظر بجدية في التفاوض على اتفاقية للأسلحة النووية، سواء في مؤتمر نزع السلاح أو في أي مكان آخر. هذه الاتفاقية واردة في اقتراح الأمين العام المكون من خمس نقاط، وأشير إليها في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠.

تؤيد الفلبين بقوة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية و تود أن ترى المعاهدة وهي تدخل حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن. ونحث الدول التسع المتبقية في المرفق ٢ على التصديق على المعاهدة. و تهيب الفلبين أيضا بالدول غير المدرجة في المرفق ٢ التي لم تصدق بعد على المعاهدة أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. وترحب الفلبين باعتزام اندونيسيا والولايات المتحدة التصديق على المعاهدة، وتأمل أنهما سوف تفعلان ذلك في أقرب وقت ممكن. علاوة على ذلك، فإن الفلبين ترحب بالنتائج الإيجابية لمؤتمر المادة الرابعة عشرة الذي اختتم مؤخرا.

تنظر الفلبين إلى التفاوض بشأن إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية، وغيرها من الأجهزة المتفجرة النووية باعتباره عنصرا أساسيا لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين وخطوة أساسية. ومن المؤمل أن تبدأ المفاوضات بشأنها في مؤتمر نزع السلاح، ولكن إذا ظل هذا الجهاز غير فعال، فإن الفلبين تتفق مع تلك الدول التي دعت إلى إيجاد وسائل وأماكن بديلة.

إن الفلبين تؤكد أهمية المناطق الخالية من الأسلحة النووية، باعتبارها إسهاما في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. وتأمل في أن تنضم إليها الدول الحائزة للأسلحة النووية وإلى البروتوكولات المختصة بتلك المناطق، خصوصا بروتوكول معاهدة بانكوك. وفي هذا الصدد، تثني الفلبين على الدول الحائزة للأسلحة النووية لتفاعلها الإيجابي مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا، خلال المشاورات المباشرة التي جرت في آب/أغسطس الماضي وتشرين الأول/أكتوبر الجاري. ويأمل وفد بلدي أن تؤيد الدول الأعضاء مشروع قرارنا بشأن معاهدة بانكوك.

إن ظهور وتطور المناطق الخالية من الأسلحة النووية، والضمانات الأمنية السلبية التي تقدمها تشكل فرصا ملموسة وفعالة للمضي قدما بجدول الأعمال العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار. إن رابطة أمم جنوب شرق آسيا تنهض بالمنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا مع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وتشرع أيضا في التعاون مع باقي المناطق الخالية من الأسلحة النووية، مثل نظام معاهدة تلاتيلولكو، من خلال وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

كما تولي الفلبين أهمية كبيرة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وتؤكد على أهمية عقد مؤتمر ناجح سنة ٢٠١٢. تحقيقا لتلك الغاية، تحث الفلبين مقدمي قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط والأمين العام على اتخاذ الإجراءات اللازمة في أقرب وقت ممكن، مثل تعيين ميسّر مقبول لدى جميع الدول في المنطقة واختيار الحكومة المضيفة لمؤتمر عام ٢٠١٢.

وتعرب خطة عمل المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ المؤلفة من ٦٤ نقطة عن قلق عميق بشأن الآثار الإنسانية الكارثية لأي استخدام للأسلحة النووية، وتعيد التأكيد على ضرورة امتثال الدول في جميع الأوقات بالقانون الدولي المعمول به، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي.

وقد أكدنا في البيان الذي أدلينا به في المناقشة العامة التي جرت في الجلسة العامة التي عقدت في الشهر الماضي على أهمية وجود نظام قائم على القواعد في مجال العلاقات الدولية. وينبغي لهذا النهج القائم على القواعد أن ينطبق أيضا على مسألة الأسلحة النووية. ولا تزال الفلبين على اقتناع عميق بأن التهديد أو استخدام الأسلحة النووية يشكلان انتهاكا للقانون الدولي الإنساني.

السيد كوون هاي – ريونغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): يشكل نزع السلاح النووي أمراً حاسماً في الحد

من خطر الحرب النووية، ولضمان ألا تستخدم أبدا هذه القوة الهائلة لأغراض مدمرة ضد البشرية مرة أخرى. وعلى ضوء تلك الخلفية كانت هناك العديد من المبادرات الساعية إلى إحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي. وأحد الأمثلة الرئيسية على ذلك، الجهود التي يبذلها الأمين العام لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية عبر اقتراحه المؤلف من خمس نقاط في عام ٢٠٠٩.

وقد شهد العالم تقدما كبيرا في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار على مدى السنوات القليلة الماضية. فقد عقد في العام الماضي مؤتمر قمة الأمن النووي في واشنطن العاصمة. وبعد شهر واحد اعتمدت الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ (NPT/CONF.2010/50 (المجلد الأول)) بطريقة ناجحة بتوافق الآراء لأول مرة خلال عقد من الزمان. ودخلت المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها بين الدولتين الرئيسيتين الحائزتين للأسلحة النووية حيز النفاذ في شباط/فبراير.

ومع ذلك، ونظرا لأنه لا تزال هناك فجوة واسعة في التصورات بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لتلك الأسلحة، فسيكون من الصعب التأكيد على أن نزع السلاح النووي كان ناجحا كما كنا نأمل. ولتضييق هذه الفجوة في التصورات فإننا نرى أنه يجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تثبت مستوى أعلى من الامتثال عبر تدابير مستدامة لنزع السلاح النووي. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن من شأن المزيد من التخفيض الطوعي للأسلحة النووية من قبل الدول الحائزة لتلك الأسلحة أن يمنحها سلطة أخلاقية أكبر وشرعية سياسية تمكنانها من دعوة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية للانضمام إليها في تعزيز نظام عدم الانتشار.

ويؤمن وفد بلدي بشدة أيضا –من أجل إحياء الجهود العالمية الرامية إلى نزع السلاح النووي– بأن من الضرورة بمكان استعادة الثقة وتعزيز روح التعاون بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة عليها.

ترحب جمهورية كوريا بنتائج المؤتمر الثامن لاستعراض معاهدة عدم الانتشار، وتؤكد أنه ينبغي أن تواصل معاهدة عدم الانتشار الاضطلاع بدورها باعتبارها حجر الزاوية للسلام والأمن العالميين. وينبغي أن تعزز أركانها الثلاثة –نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي والاستخدامات السلمية للطاقة النووية بعضها بعضاً. ومن المهم بشكل خاص توخي الصدق في تنفيذ الاستنتاجات والتوصيات الواردة في الوثيقة الختامية المؤلفة من ٦٤ نقطة، التي تعزز أهداف وتطلعات جميع الدول إلى تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

ومن الضروري، في سياق جهودنا المشتركة من أجل منع الانتشار العمودي والأفقي للأسلحة النووية، وتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية في نهاية المطاف، ضمان نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في وقت مبكر. وندعو الدول التي لم تصدق بعد على المعاهدة، وخصوصاً دول المرفق ٢ المتبقية على أن تفعل ذلك فورا. ونؤكد أيضا على أهمية الحفاظ على وقف التجارب النووية حتى بدء نفاذ المعاهدة.

وبالإضافة إلى ذلك، فلا غنى عن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، ليس فقط بالنسبة لعدم الانتشار النووي، ولكن أيضا من أجل نزع السلاح النووي. ونرى أن الوقت قد حان لبدء المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح. ويدعو وفد بلدي جميع أعضاء المؤتمر إلى إبداء المزيد من المرونة والإرادة السياسية كي تبدأ المفاوضات في أقرب وقت ممكن.

وسيكون إحراز أي تقدم ملموس في وتيرة المفاوضات بشأن التوصل إلى معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية بمثابة

محرك لإنعاش نظام نزع السلاح برمته. وينوّه وفد بلدي في هذا السياق، بتوصية الأمين العام للمؤتمر بأن تبدأ عملية مفاوضات غير رسمية على الفور، قبل أن يوافق أعضاؤه على إجراء مفاوضات رسمية بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية داخل المؤتمر.

والأمن النووي مسألة تقتضي جهودا مشتركة من جميع بلدان العالم. وبوسع جمهورية كوريا، بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية ولديها برنامج نووي مدني نشط وفي امتثال تام لالتزامات عدم الانتشار، الكثير الذي يمكن أن تساهم به في الجهود العالمية الرامية إلى منع الإرهاب النووي، وتعزيز نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

وعلى ضوء هذه الخلفية، تستضيف جمهورية كوريا مؤتمر قمة الأمن النووي المقبل في عام ٢٠١٢. ومن رأينا أن مؤتمر القمة سيكون فرصة عظيمة لتسليط الضوء على تهديدات الإرهاب النووي، وإبراز الإنجازات التي حققها المجتمع الدولي، فضلاً عن توفير التوجيه نحو عالم أفضل وأكثر أمنا.

وعلى نحو ما جاء في البيان الرئيسي الذي أدلت به جمهورية كوريا، فإن البرامج النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تزال تشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الإقليميين، وكذلك تشكل تحديا غير مسبوق للنظام الدولي لعدم الانتشار النووي. ومن نافلة القول أن سعي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى برنامج لتخصيب اليورانيوم يمثل انتهاكا واضحا وصارخا لقراري مجلس الأمن ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩) اللذين يطالبانها بالوقف الفوري لجميع أنشطتها النووية.

و في الشهر الماضي، أثبت المجتمع الدولي مرة أخرى قدرته على الاستجابة الموحدة والحازمة ضد البرامج النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي اعتمد فيه قرار بالإجماع يعرب عن القلق بشأن برنامجها لتخصيب اليورانيوم وإنشائها مفاعل ماء خفيف. وأعاد القرار التأكيد أيضاً على أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لم تتخل عن برامجها النووية القائمة، خلافاً لمتطلبات قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي الواقع، فإن الكيفية التي تعالج بها المسألة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تزال تشكل مسألة هامة لضمان السلام والأمن في شمال شرق آسيا، فضلاً عن الحفاظ على سلامة النظام الدولي لعدم الانتشار.

وتشاطر جمهورية كوريا أيضا مخاوف المجتمع الدولي بشأن المسائل العالقة ذات الصلة بالبرامج النووية لإيران وسوريا. فمواصلة إيران أنشطة تخصيب اليورانيوم وعدم تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية يشكلان مصدر قلق عميق. ولا تزال سوريا ترفض السماح للوكالة بالوصول إلى جميع أنشطتها ومواقعها النووية. ونحث إيران وسوريا على التعاون الكامل مع الوكالة الدولية لحل جميع المسائل العالقة بشأن برامجهما النووية.

ويجب علينا جميعاً، لأجل تحقيق هدف نزع السلاح النووي، أن نفكر في تطور البيئة الدولية، وأن نسعى لإيجاد مسار عملي نحو عالم خال من الأسلحة النووية. وما نحتاجه في هذه اللحظة هو توخي الحكمة والتوازن في المزج بين أن نكون طموحين وواقعيين في ذات الوقت.

السيد تشانغ تشوان (الصين) (تكلم بالصينية): إن المنع الكامل والتدمير التام للأسلحة النووية وإقامة عالم خال من الأسلحة النووية تمثل تطلعات مشتركة لجميع الشعوب المحبة للسلام في العالم. ونحن سعداء بأن يحظى اقتراح كهذا بدعم واعتراف متزايدين من جانب المجتمع الدولي.

وقد شهدت السنوات الأخيرة مؤشرات على إحياء عملية نزع السلاح النووي الدولية. فالمجتمع الدولي يعمل بنشاط لتنفيذ الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي الثامن للأطراف

في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. واتخذت الولايات المتحدة وروسيا بعض الخطوات في تنفيذ المعاهدة الجديدة لزيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، وترحب الصين بهذا التقدم الإيجابي.

وفي الوقت نفسه، يظل تحقيق الحظر الكامل والتدمير الشامل للأسلحة النووية وإقامة عالم خال من الأسلحة النووية مهمتين شاقتين وطويلتي الأمد. لا تزال عملية نزع السلاح النووي على الصعيد الدولي تواجه تحديات خطيرة. وأسفرت عمليات البحث والتطوير في ما يتعلق بأنواع جديدة من الأسلحة النووية ونشر أنظمة الدفاع بالقذائف عن آثار سلبية على السلم والأمن الإقليمي والدولي.

وفي ظل الظروف الراهنة، فإن الحفاظ على التوازن والاستقرار الاستراتيجيين العالميين وتعزيز عملية نزع السلاح النووي على الصعيد الدولي يخدم المصالح المشتركة لجميع الأطراف ويتطلب جهودا مشتركة من المجتمع الدولي. يجب الاستفادة على أفضل وجه من العناصر الايجابية في العملية الحالية لنزع السلاح النووي على الصعيد الدولي، واغتنام فرصة تنفيذ الوثيقة الختامية الصادرة عن المؤتمر الثامن لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT/CONF.2010/50 (المجلد الأول))، وتبني أفكار جديدة بشأن الأمن تتضمن الثقة المتبادلة والمنفعة المشتركة والمساواة والتنسيق، والسعي لتحقيق الأمن الشامل والأمن المشترك والأمن التعاوني، بغية تهيئة بيئة دولية تشمل المنفعة المشتركة والأمن المشترك، وتعزيز الظروف المواتية لإحراز تقدم في نزع السلاح النووي.

علينا أن نركز على الهدف السامي المتمثل في الحظر الكامل والتدمير الشامل للأسلحة النووية، واعتماد نهج ذي شقين يتمثل في كل من تعزيز عملية نزع السلاح النووي والحد من تهديد الأسلحة النووية، لتوطيد وتعزيز زخم نزع السلاح النووي الذي تحقق بشق الأنفس. وتحقيقا لهذه الغاية، تود الصين التأكيد على النقاط التالية.

أولا، ينبغي لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تفي بحسن نية بالتزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، وأن تتعهد علنا بعدم السعي إلى الحيازة الدائمة للأسلحة النووية. وينبغي أن تواصل البلدان التي تمتلك أكبر الترسانات النووية اتخاذ موقع الصدارة في إجراء تخفيضات جذرية وجوهرية في أسلحتها النووية بطريقة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها.

وينبغي إدخال معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في موعد قريب.

إن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل الوحيد المناسب لإجراء مفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وينبغي أن تبدأ المفاوضات بشأن هذه المعاهدة، بمشاركة جميع الأطراف ذات الصلة، في المؤتمر في أقرب وقت ممكن.

وعندما تنضج الظروف، ينبغي أيضا أن تنضم الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية إلى المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي. وتحقيقا للهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح النووي بشكل كامل وشامل، ينبغي للمجتمع الدولي أن يضع، في وقت ملائم خطة طويلة الأجل قابلة للتطبيق تتألف من إجراءات مرحلية، بما في ذلك إبرام اتفاقية الحظر الكامل للأسلحة النووية.

ثانيا، ينبغي لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية التخلي عن سياسة الردع النووي القائمة على البدء باستعمال الأسلحة النووية واتخاذ خطوات ذات مصداقية للحد من تهديد الأسلحة النووية. ينبغي لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتعهد بشكل لا لبس فيه بعدم البدء باستعمال الأسلحة النووية والتفاوض على معاهدة بشأن عدم البدء باستخدام

الأسلحة النووية ضد بعضها البعض وإبرامها. وينبغي أيضا أن تتعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية بشكل لا لبس فيه بعدم استخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو المناطق الخالية من الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، وأن تبرم صكا دوليا ملزما قانونا في هذا الصدد في وقت مبكر.

ثالثا، يجب أن يتبع نزع السلاح النووي مبادئ تعزيز الاستقرار والسلام والأمن الدولي، والأمن غير المنقوص والمتزايد للجميع. وينبغي التخلي عن تطوير نظم الدفاع بالقذائف التي تزعزع الاستقرار الاستراتيجي العالمي. وينبغي العمل بهمة لتعزيز عملية المفاوضات المتعددة الأطراف لمنع تسليح الفضاء الخارجي ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

رابعا، على المجتمع الدولي أن يقدم دعما قويا للجهود التي تبذلها بلدان المناطق المعنية من أجل إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. ونأمل أن تبذل جميع الأطراف جهودا مشتركة، وتشارك بنشاط في العملية التحضيرية، لتحقيق نتائج ايجابية في المؤتمر الدولي لعام ٢٠١٢ المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.

لقد أيدت الصين دوما الحظر الكامل والتدمير الشامل للأسلحة النووية، وتلتزم التزاما ثابتا باستراتيجية نووية للدفاع عن النفس. إن الصين تلتزم بسياسة عدم البدء باستخدام-الأسلحة النووية في أي وقت أو تحت أي ظرف من الظروف، وقطعت على نفسها عهدا لا لبس فيه وغير مشروط بأنها لن تستخدم أو تهدد باستخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والمناطق الخالية من الأسلحة النووية. هذه السياسة النووية المفتوحة والواضحة والشفافة تضع الصين في وضع فريد بين جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية.

إن الصين لم تنشر أبدا أية أسلحة نووية في أراضي أية دولة أخرى. والصين لم تشارك مطلقا في أي شكل من أشكال سباق التسلح النووي، ولن تشارك فيه أبد. وستواصل الصين الاحتفاظ بقدراتها النووية عند المستوى الأدنى المطلوب للأمن القومي.

والصين مستعدة للعمل مع المجتمع الدولي لمواصلة بذل الجهود الحثيثة من أجل تعزيز عملية نزع السلاح النووي على الصعيد الدولي بما يحقق في نهاية المطاف الهدف المتمثل في الحظر الكامل والتدمير الشامل للأسلحة النووية، وإقامة عالم خال من الأسلحة النووية.

السيد توار (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): شهد العصر النووي بعد الحرب العالمية الثانية سباقا من أجل التفوق النووي الاستراتيجي. خلال الحرب الباردة، واصلت الدول النووية الكبرى إنتاج وتحديث الأسلحة النووية على الرغم من معرفة آثارها الكارثية على البشرية. وبالتوازي مع هذا، فإن تطوير الأسلحة النووية من قبل بعض الدول في مناطق الصراع أجبر الدول التي تتعرض للتهديد على الأخذ بالخيار النووي من أجل ضمان أمنها.

ما فتئت باكستان، إلى جانب غيرها من دول حركة عدم الانحياز، تشدد منذ عقود على ضرورة نزع السلاح النووي. لقد بعثت نهاية الحرب الباردة فينا الأمل في إحراز تقدم ملموس نحو الهدف الذي لم يتحقق منذ أمد طويل المتمثل في نزع السلاح النووي الكامل. وكان يؤمل أن تقود الدولتان العظميان، من خلال إجراء تخفيضات كبيرة في ترساناتها النووية، الطريق نحو نزع السلاح النووي الكامل والشامل. غير أن هذه الآمال سريعة الزوال تلاشت مع عدم تغير شيء من حيث محورية الأسلحة النووية بالنسبة للسياسات الأمنية للدول الكبرى، وظلت قضية نزع السلاح النووي تقتصر على المناشدات والإعلانات والخطب. وعلاوة على ذلك،

فإن تعقد النظام الدولي الحالي، يفسح المجال لزيادة خطر سوء التقدير والاستخدام العارض.

لقد أقرت الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح (دإ-١) بأن الأسلحة النووية تشكل تهديدا وجوديا للبشرية. واتفقت على أن نزع السلاح والحد من الأسلحة، ولاسيما نزع السلاح النووي، ضروري لتجنب أي استخدام محتمل للأسلحة النووية ولتعزيز السلم والأمن الدوليين. إن الضمان الحقيقي الوحيد ضد احتمال استخدام الأسلحة النووية هو القضاء التام عليها. وما فتئت باكستان، إلى جانب أعضاء حركة عدم الانحياز الآخرين، تشدد منذ عقود على ضرورة نزع السلاح النووي باعتباره يشكل الأولوية العليا في مجال الأمن الدولي. وبدلا من وقف هذه المخاطر المتزايدة وعكس الاتجاهات السلبية، اتبعت الدول النووية الكبرى سياسات تمييزية تقوم على معايير مزدوجة زادت من التهديد النووي. وفي السعي إلى تحقيق ما يسمى بتوازن القوى والاحتواء والمكاسب التجارية، انتهكت المبادئ الخاصة بها المتمثلة في عدم الانتشار وقوضت بشكل خطير النظام الدولي لعدم الانتشار. إن الخطر الوشيك الذي تشكله هذه السياسات في منطقتنا أرغمنا على التصدي لما ترتب على هذه المعايير المزدوجة.

إن تعددية الأطراف هي السبيل الوحيد لصياغة صكوك دولية في مجال الأمن ونزع السلاح تتمتع بالشرعية والاحترام. ينبغي أن تسعى هذه المفاوضات إلى تحقيق نزع حقيقي للسلاح، لا مجرد نزع شكلي للسلاح. وعلاوة على ذلك، فإن الأهداف والمبادئ المنصوص عليها في الدورة الاستثنائية الأولى توفر الإطار الوحيد الشامل وغير التمييزي. واستنادا إلى مبدأ الأمن المتساوي للدول، اتفقت الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح بتوافق الآراء على إضفاء قدسية على مبدأ توافق الآراء في ما يتعلق بالمفاوضات المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح. وجرى التفاوض على عدة معاهدات على أساس هذا المبدأ.

لكننا، سمعنا في الآونة الأخيرة حججا من بعض الدول القوية بأن هذا التوافق في الآراء لم يعد صالحا. وفي الوقت نفسه، فإنها تعارض عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح من أجل بناء توافق جديد في الآراء بشأن نزع السلاح العالمي. إن التفسير الوحيد الممكن لهذا النهج المتناقض هو أن هذه الدول غير مستعدة للوفاء التام بالتزامها بالتخلي عن الأسلحة النووية.

إن الميثاق يلزم الدول بعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها. ولذلك، فإن نية استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ليست غير قانونية فحسب، بل ويتعذر الدفاع عنها أخلاقيا. إن طلب الحصول على ضمانات أمنية سلبية من جانب الدول غير الحائزة للأسلحة النووية يستند إلى رغبتها في إزالة التهديد الدائم بإمكانية استخدام الأسلحة النووية ضدها. إن حرمانها من الحصول على هذه الضمانات لا يعني سوى أن الدول الحائزة للأسلحة النووية تريد الحفاظ على خيارها في استخدام الأسلحة النووية حتى ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وفي هذا السيناريو، كيف يمكن أن تكون البيئة العالمية مواتية لجهود نزع السلاح عندما تكون الدول الحائزة للأسلحة النووية لا تنوي الاحتفاظ بترساناتها النووية فحسب بل وبخيار استخدامها؟

لقد لجأت بعض هذه الدول الكبرى الآن إلى تحويل تركيز المجتمع الدولي إلى تحقيق الهدف المحدود بشكل أكبر المتمثل في عدم الانتشار النووي، وإن كان من خلال نهج انتقائي وتمييزي. إن هذا لن يحافظ فحسب على وضعها النووي المتميز في هيكل الأمن العالمي، بل وسيمكنها من ادعاء إحراز تقدم صوري في مجال نزع السلاح. ربما يكون

هذا هو السبب وراء تركيزها على معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية فحسب، لا لإزالة مخزوناتها من المواد الانشطارية.

من الناحية التقنية، فإن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية تسعى لمجرد حظر إنتاج المواد الانشطارية في المستقبل ليست حتى تدبيرا من تدابير عدم الانتشار، ناهيك عن خطوة نحو نزع السلاح النووي. إن الإبقاء على مخزون كبير من المواد الانشطارية من شأنه أن يسمح للدول النووية الكبرى بمواصلة إنتاج الأسلحة النووية حتى إذا جرى التفاوض بنجاح على هذه المعاهدة.

ومع ذلك، إذا كنا نرغب في معاهدة بشأن المواد الانشطارية لها أهداف حقيقية في ما يتعلق بعدم الانتشار ونزع السلاح، يجب أن تشمل خفضا للمخزونات الضخمة من المواد الانشطارية الموجودة. هذا اعتقاد تتشاطره العديد من البلدان، إضافة إلى باكستان. هذا النهج ضروري لكفالة المساواة بين أمن جميع الدول، وهو مبدأ رئيسي في مفاوضات نزع السلاح. وثمة حاجة خاصة لإزالة التباين القائم في مخزونات المواد الانشطارية في منطقتنا.

إن انتهاج بعض الدول الكبرى لسياسات تمييزية في ما يتعلق بالتعاون النووي قد غير جذريا ونوعيا البيئة الأمنية في باكستان. لا يمكننا أن نتغافل عن هذه التطورات الخطيرة. إن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية تتوخى فقط فرض حظر على إنتاج المواد الانشطارية في المستقبل سوف تزيد من حدة هذه الحالة الخطرة. لذلك فإن باكستان مضطرة إلى معارضة المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وذلك بسبب شواغلنا المشروعة في ما يتعلق بالأمن القومي.

طرحت باكستان مرارا وتكرارا وبشكل لا لبس فيه أسباب معارضتها لهذه المعاهدة. ومع ذلك، فإن باكستان مستعدة لدعم بدء المفاوضات بشأن المسائل الرئيسية الأخرى المدرجة على جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح، بما في ذلك نزع السلاح النووي، والضمانات الأمنية السلبية ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. إذ أن مؤتمر نزع السلاح ليست مهمته التفاوض فقط على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

تدفع بعض الوفود بأن الوقت قد حان للتفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. السؤال هو ما هي المعايير التي يجري استخدامها لإصدار هذا الحكم. إذا كان النضج للتفاوض يتحدد على أساس مرور الوقت، ينبغي إذا البدء فورا في المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي، لأنه أقدم قضية مدرجة على جدول أعمال المؤتمر. وإذا كان المعيار هو المصالح الأمنية، فعلينا أن نشرع في التفاوض بشأن الضمانات الأمنية السلبية، لأن هذه المسألة لا تؤثر بشكل مباشر على المصالح الأمنية لأية دولة، وسوف تسهم في التحسين العام للحالة الأمنية العالمية.

وحيث أن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن من بدء مفاوضات بشأن أي من بنود جدول الأعمال هذه، فمن الواضح أن هناك دولا في المؤتمر تعارض بدء المفاوضات بشأن هذه البنود الثلاثة من جدول الأعمال. وحيث أنها تحتج بأن شواغل باكستان يمكن معالجتها خلال المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، فلماذا تصر على أن شواغلها بشأن المسائل الرئيسية الثلاث الأخرى لا يمكن معالجتها بالطريقة نفسها؟

وبهذا المنطق، على سبيل المثال، ما كان ينبغي أن تحول العناصر الخلافية المتعلقة بمسألة نزع السلاح النووي دون بدء المفاوضات بشأن هذا البند الأهم من بنود جدول الأعمال لمدة ٣٢ عاما. ومع ذلك، إذا كانت هذه الدول لديها شواغل أمنية مشروعة فعليها أن تبين صراحة أسبابها لمعارضة بدء المفاوضات بشأن المسائل الثلاث الأخرى المدرجة على جدول أعمال المؤتمر التي تكتسي نفس الأهمية، إن لم تكن أكثر أهمية. إن حقيقة أنها اختارت ألا تفعل ذلك تثير تساؤلات خطيرة

عن دوافعها والتزامها بنزع السلاح النووي، بل وإزاء أعمال مؤتمر نزع السلاح نفسه.

السيد كاماتشو (المكسيك) (تكلم بالاسبانية): أولا، يؤيد بلدي تأييدا تاما البيان الذي أدلت به نيوزيلندا باسم ائتلاف البرنامج الجديد.

وفقا للبيانات المتاحة، هناك حاليا أكثر من ٢٠ ٥٠٠ سلاح نووي في العالم. من بينها، حوالي ٥ ٠٠٠ سلاح منشور وجاهز للاستخدام، بما في ذلك حوالي ٢ ٠٠٠ سلاح في حالة استعداد عال للتشغيل. لا أحد يستطيع أن يشعر بالأمان في مواجهة هذه الأعداد، التي تشكل أيضا مصدرا دائما للشك والخوف. هذه الأرقام عبثية في ضوء العلاقة بين القوى منذ انتهاء الحرب الباردة. في الوقت الذي نشهد فيه أزمات عميقة اقتصادية ومالية وغذائية وفي مجال الطاقة، وتحديات ضخمة أخرى، فإن النفقات الهائلة على الأسلحة النووية تتعارض بشكل صارخ مع الجهود والالتزامات في ما يتعلق بتحقيق المزيد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وإضافة إلى ذلك، فإنه من غير المفهوم، إن لم يكن من غير المنطقي، مواصلة إذكاء فكرة أن سلاحا من أسلحة الدمار الشامل، السلاح النووي، له قيمة استراتيجية خاصة في صون السلم والأمن الدوليين. تساءلت المكسيك مرارا بشأن حجج الاحتفاظ بهذا السلاح. ما الذي يمكن أن يبرر استخدامه، الذي سيتعارض مع جميع مبادئ القانون الإنساني الدولي، وينتهك ميثاق الأمم المتحدة، ويشكل جريمة ضد الإنسانية؟

تلاحظ المكسيك أن الفرصة لنزع السلاح النووي موجودة في الحالة الدولية الجديدة، التي تتسم، من بين أمور أخرى، بتجديد الالتزامات في خطة العمل التي وضعت في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠١٠، وبالزخم الذي تولد في السنوات الأخيرة لدى الدول الحائزة للأسلحة النووية في ما يتعلق بجدول أعمال نزع السلاح وعدم الانتشار النووي. هذه علامات مشجعة عندما يتعلق الأمر بالعودة إلى الحوار، والأهم عندما يتعلق بالاتفاقات، والإجراءات.

إن نزع السلاح وعدم الانتشار مفهومان يعزز كل منهما الآخر، وينبغي النهوض بهما بشكل متواز. وفي هذا الصدد، زادت المكسيك جهودها في مجال عدم الانتشار. لقد قمنا باستعراض وتحديث مواقفنا ونسعى إلى المشاركة بنشاط في مختلف نظم مراقبة الصادرات. وعلى الصعيد المحلي، وضعنا التشريعات اللازمة لتنفيذ أحكام تلك الأنظمة، والامتثال بالفعل في الوقت المناسب لقرارات مجلس الأمن بشأن هذه المسألة.

إن المكسيك وفت تماما بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ونفذت، بشكل كامل وشفاف، اتفاق الضمانات الخاص بها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الموجودة منذ عام ١٩٧٣. وفي الآونة الأخيرة، صدقت المكسيك على البروتوكول الإضافي للضمانات، وهو صك نرى أنه القاعدة التي يتعين إتباعها في هذا الشأن. بيد أن، الضمان الوحيد ضد استخدام الأسلحة النووية هو القضاء التام عليها، وأفضل وسيلة لتعزيز نظام عدم الانتشار هو حظر الأسلحة النووية. ما لا وجود له لا يمكن استخدامه أو انتشاره.

وترحب المكسيك بجهود الحد من الأسلحة، مثل بدء سريان الاتفاقية الجديدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، فضلا عن مؤشرات الانفتاح والشفافية من جانب بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية. والمؤشر الإيجابي الآخر هو أن الدول الحائزة للأسلحة النووية اجتمعت في باريس وجنيف ونيويورك هذا العام من أجل طرق مسألة الامتثال لالتزاماتها، وأنها تنوي مواصلة عمل ذلك بشكل دوري. ونأمل أن تؤدي المحادثات إلى خفض مستويات التأهب للأسلحة النووية وتقليل أهميتها في المذاهب

العسكرية وفي النهاية إلى تدمير الأسلحة النووية، بما في ذلك الأسلحة التعبوية، بصورة لا رجعة فيها وشفافة ويمكن التحقق منها. وفي نهاية المطاف، فإن القرارات المتخذة بصورة انفرادية أو ثنائية أو على الصعيد المتعدد الأطراف أو الإقليمي هي قرارات سليمة وتكمل الجهود المتعددة الأطراف لنزع السلاح النووي.

إن المكسيك لم تسع مطلقا إلى امتلاك أسلحة نووية. وقد كنا من بين الداعين إلى إنشاء أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة كثيفة السكان. وأنجزت المكسيك، بصفتها بلدا مدرجا في المرفق ٢ لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، المهام اللازمة للتصديق على الصك. وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر، اشتركت المكسيك والسويد في رئاسة المؤتمر السابع المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ودخول المعاهدة حيز النفاذ هو من الأولويات، كما أنه خطوة أساسية على طريق نزع السلاح النووي.

والتزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بصورة لا لبس فيها بنزع السلاح يشكل جزءا أساسيا من مجموعة بنود التفاوض على معاهدة عدم الانتشار، التي نعتبرها حجر الزاوية لنظام نزع السلاح وعدم الانتشار. وبعد أكثر من ٤٠ عاما على بدء نفاذ المعاهدة، لم يتم الوفاء بالالتزام المنصوص عليه في المادة السادسة والذي جرى التطرق إليه مرة أخرى في فتوى محكمة العدل الدولية لعام ١٩٩٦ – بإجراء مفاوضات بحسن نية تتعلق بوقف سباق التسلح النووي.

وفي السنوات الخمس عشرة الماضية، كان ينبغي أن تجري هذه المفاوضات في المنتدى الذي يملك الولاية للقيام بذلك. غير أن مؤتمر نزع السلاح لا يزال في طريق مسدود، وهو ضحية لنظامه الداخلي، وبالتالي فإنه عاجز عن بلوغ الوجهة التي حددها له المجتمع الدولي.

ونحن نعتقد اعتقادا راسخا أنه ينبغي ألا يخضع مسعى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية للمأزق في مؤتمر نزع السلاح. ويجب علينا الانتقال من الأقوال إلى الأفعال وإيجاد بدائل للعمل. وندعو أعضاء الأمم المتحدة إلى إبداء المرونة وأن يكونوا منفتحين في التدبر بشأن المصالح التي نخدمها عندما نُعلي الهيكل والآليات على الجوهر.

وبينما نسمح بالمأزق، لا تزال الأسلحة النووية موجودة ونحن نشجع انتشارها. فقد زاد عدد البلدان التي تمتلك هذه الأسلحة وتواصل الدول الحائزة للأسلحة النووية إدخال تحسينات تقنية على الأسلحة الموجودة. وإلى أن نحرز تقدما ملموسا، لن تكون لدينا الحوافز لدفع الدول الحائزة للأسلحة النووية للتخلص من هذه الأسلحة.

السيدة غونزاليس رومان (إسبانيا) (تكلمت بالإسبانية): يشرفني أن آخذ الكلمة لتقديم عدة أفكار بشأن أحداث الشهور الأخيرة في مجال نزع السلاح النووي وعدم انتشاره.

لقد رأينا عناصر إيجابية، ولكننا شهدنا أيضا مأزقا في مجالات معينة. وبينما جاء الزخم مع مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وبدء نفاذ المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، فإن هناك عوامل أخرى تقف في مواجهة تلك العناصر الإيجابية. وهي تشمل الجمود المستمر في مؤتمر نزع السلاح؛ فذلك المحفل التفاوضي عاجز عن إحراز تقدم في وضع برنامج عمل ولا يمكنه الشروع في مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وقد قوضت هذه العوامل التوقعات الكبيرة التي كانت سائدة.

وعلى ضوء هذه الخلفية، فإن وفد بلدي يؤكد من جديد التزامه بتعزيز وتنفيذ الصكوك المتعددة الأطراف القائمة، ولا

سيما معاهدة عدم الانتشار، التي نعتبرها حجر الزاوية لنظام عدم الانتشار العالمي.

وإسبانيا تدعم الإعداد الكامل لخطة العمل التي تمت الموافقة عليها في المؤتمر الأخير لاستعراض معاهدة عدم الانتشار. ومع ذلك، فإننا نرى أن النظام يتطلب ركيزتين أخريين: معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

وبالنسبة لإسبانيا، فإن بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل هو من الأولويات، وكذلك نظامها للتحقق. وقد تم فتح باب التوقيع على المعاهدة منذ أكثر من عقد من الزمان. غير أننا لم نتمكن بعد من حشد الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق دخولها حيز التنفيذ.

وتشعر إسبانيا بالقلق إزاء عدم إحراز تقدم بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وعلى أمل حمل مؤتمر نزع السلاح على النظر في المواد الانشطارية، قدم بلدي – مع ألمانيا وبلغاريا وتركيا ورومانيا والسويد والمكسيك وهولندا – الوثيقة CD/1910، ”ورقة عمل بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية“. ونشكر مرة أخرى البلدان التي أيدت المبادرة، والتي انضمت إلى أعضاء آخرين في المؤتمر يشعرون بالقلق أيضا إزاء الجمود السائد منذ أكثر من ١٤ عاما. وبينما يستمر المأزق، فإن إسبانيا تدعو جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى إعلان وتنفيذ وقف اختياري فوري لإنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية.

ولنفس الأسباب، نرحب بكل مبادرة للدفع قدما بهذا الجهد، بما في ذلك مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح التي اجتمعت البلدان الأعضاء فيها في برلين في نيسان/أبريل ٢٠١٠.

وعلى الصعيد الإقليمي، فإن إسبانيا تولي أهمية كبيرة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية. ونرحب بالمحادثات التي جرت مؤخرا بين البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا والدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا.

ونؤيد أيضا الخطوات التي جرت مؤخرا لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ونحن على ثقة بأنه سيتم عقد مؤتمر تحقيقا لهذه الغاية في عام ٢٠١٢، بمشاركة جميع دول المنطقة. وفي هذا السياق، فإنني أؤكد مجددا التزام إسبانيا بتحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار.

وإذا وضعنا جانبا المبادرات الدولية، وركزنا بدلا من ذلك على الحالة الدولية، نرى أن هناك أسبابا تدعو إلى القلق. ويجب على أعضاء المجتمع الدولي أن يظلوا متحدين عند مواجهة الحالات التي تهدد السلام والأمن الدوليين. ويجب علينا اعتماد التدابير الضرورية للاستجابة بالإجماع وبحزم. ونحن نتفهم قرارات البلدان التي ترغب في تطوير قدراتها النووية للأغراض السلمية، ما دامت تقوم بذلك بروح المسؤولية وبشفافية ومع الامتثال الصارم لالتزاماتها الدولية.

وأغتنم هذه الفرصة للتأكيد على العمل الهام الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية باعتبارها الضامن لنظام الضمانات. ويجب علينا توخي الحذر من أن تقع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الجماعات الإرهابية. ونشدد على أهمية الامتثال للالتزامات والتعهدات بموجب قراري مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ١٨٨٧ (٢٠٠٩).

إن إسبانيا تلتزم بحزم بمبادرات مثل المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، ومؤتمر قمة الأمن النووي والشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل، التي تهدف إلى منع جميع مخاطر الانتشار غير المتماثلة.

أكد استعراضنا للأحداث الأخيرة المتعلقة بالأسلحة النووية انطباعنا بأن الحالة تتضمن مجالات مظلمة و أخرى مضيئة. وعلى الرغم من بوادر واعدة لا شك فيها على التقدم فيما يتعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار، فإننا نرى أيضا أدلة على حاجة آلية نزع السلاح للاستعراض، والشيء ذاته ينطبق على بعض الممارسات والوقائع في بعض الدول التي تثير القلق.

لدينا التزام بالمضي قدما في الاتجاه الذي كرسته الحقائق الإيجابية. ونحن نرى بوضوح أن دينامية التوافق ممكنة أيضا في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ولا ينبغي أن تثبط عزائمنا، ويتعين أن نجري تصويبات في الحالات التي تكون فيها الأخطاء واضحة. إننا نعلم جميعا أين توجد المشاكل، وأكاد أجرؤ على القول بأن الغالبية العظمى من المجتمع الدولي توافق على الحلول الممكنة. وكل ما نحتاج القيام به هو الانتقال من الأقوال إلى الأفعال.

السيد ديالو (السنغال) (تكلم بالفرنسية): يسر وفد بلدي أن يشارك في هذه المناقشة المواضيعية بشأن الأسلحة النووية، ويرحب بفرصة تبادل وجهات نظره بشأن هذه المسألة الهامة، التي هي محور اهتمام المجتمع الدولي بأسره.

بادىء ذي بدء، إن بلدي يؤكد من جديد التزامه القوي بهدفنا المشترك المتمثل في بناء عالم خال من الأسلحة النووية، وهو الهدف الذي يتطلب كل طاقتنا. ومجرد وجود أسلحة نووية يشكل تهديدا خطيرا لبقاء البشرية، وخصوصا الآن مع وجود خطر كبير لوقوعها في أيدي جماعات معادية. لذلك فإن بلدي مقتنع بأن إزالتها التامة والكاملة تشكل الضمانة الوحيدة ضد استخدامها.

على الرغم من التقدم البطيء والصامت الذي ميز ٤١عاما من عمر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإننا مقتنعون بأن المعاهدة، التي تشكل حجر الزاوية في النظام العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار، يمكن أن تتيح لنا تحقيق هدفنا المتمثل في بناء عالم خال من الأسلحة النووية.

ثمة كل ما يدعو إلى مزيد من الأمل بسبب ظهور بوادر مشجعة هنا وهناك مرحب بها، ومع إرادة سياسية قوية وتعاون وثيق، فإنه من الممكن تحقيق هذا الهدف النبيل. لذلك من الضروري العمل على تعزيز سلطة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، من خلال إضفاء الطابع العالمي عليها والامتثال للالتزامات المتعهد بها. وفي هذا الصدد، فإن متابعة تنفيذ خطة عمل وتوصيات مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، بما في ذلك الالتزامات التي تعهدت بها الدول الحائزة للأسلحة النووية، ستشكل بلا شك خطوة هامة على الطريق نحو نزع السلاح النووي.

علاوة على ذلك، تدعو المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بوضوح الدول للسعي لتحقيق هدف نزع السلاح النووي عن طريق التفاوض بحسن نية. ولذلك، ينبغي للدول الأطراف الوفاء بالتزاماتها من خلال اعتماد، من بين أمور أخرى، قائمة من الإجراءات المحددة لتنفيذ المادة السادسة، على أساس جدول زمني متفق عليه، وإشراف شفاف ونظام مراقبة. إن اعتماد معاهدة بشأن نزع سلاح عام وكامل، كما ورد في المادة السادسة، سيشكل أيضا خطوة حاسمة في اتجاه نزع السلاح النووي.

نزع السلاح النووي ومنع انتشار الأسلحة النووية هدفان مترابطان لهما نفس القدر من الأهمية. ولا يمكن أن يتحقق نزع السلاح العام و الكامل، في حال تجاوزت دول أخرى، بالإضافة إلى الدول النووية الحالية، معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتسلحت بأسلحة نووية. لذلك، يتعين أن تقترن جهودنا المبذولة في مجال عدم الانتشار النووي بنزع

السلاح الفعلي، وفقا لجدول زمني يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه.

تضطلع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الصدد بدور مهم في مجال اعتماد تدابير جريئة، لمواجهة الانتشار الرأسي والأفقي للأسلحة النووية. ومع ذلك، يجب الاعتراف بأن الوكالة لا يمكنها الاضطلاع بواجباتها بشكل صحيح إلا إذا اتفقنا أن نتيح لها الوسائل والأدوات اللازمة، ضمن أمور أخرى، لتعزيز قدراتها في مجال الرقابة والتحقق.

إن نظام عدم انتشار الأسلحة النووية الحالي أبعد من أن تكون له مصداقية. وقد حان الوقت لإحراز تقدم ملموس من خلال تعزيز الإجراءات التي اقترحتها المؤتمرات الاستعراضية لعام ١٩٩٥ و ٢٠٠٥ و ٢٠١٠. في ذلك الصدد، يجب أن نعمل من أجل التنفيذ الكامل للقرار المتعلق بالشرق الأوسط، الذي اعتمد في المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥، بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وباقي أسلحة الدمار الشامل الأخرى. لذا، يدعو بلدي لاتخاذ إجراءات ملموسة لعقد مؤتمر السنة المقبلة، كما هو متفق عليه، يؤدي إلى إنشاء هذه المنطقة في الشرق الأوسط.

إن بلدي الذي رحب ببدء سريان معاهدة بليندابا في ١٥ تموز/يوليه عام ٢٠٠٩، التي جعلت من أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية، لا يزال مقتنعا بأن إنشاء منطقة مماثلة في الشرق الأوسط من شأنه أن يشكل إضافة مفيدة إلى النظام العالمي لعدم انتشار الأسلحة النووية، وفي الوقت نفسه الإسهام في إحلال سلام دائم في المنطقة، عن طريق تعزيز الثقة بين الدول.

إن بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وإبرام اتفاقية لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض عسكرية، من شأنهما أن يسهما بشكل فعال في تعزيز الجهود الرامية إلى نزع سلاح عام وكامل. وبالمثل، فإن اعتماد صك ملزم قانونا بشأن الضمانات الأمنية السلبية سيساعد على تحقيق مناخ أفضل للثقة بين الدول.

في الختام، أود أن أشير إلى أن مجرد التعبيرات ا عن النية وإعلانات الاعتزام لن تحقق أبدا الهدف المتمثل في بناء عالم خال من الأسلحة النووية. إلى جانب ذلك، نحن بحاجة إلى الوعي التام بمسؤولياتنا الفردية والجماعية، التي يمكن أن نضطلع بها من خلال إرادة سياسية قوية.

السيدة بسما (فنلندا) (تكلمت بالإنكليزية): من نافلة القول، سيدي الرئيس، أنكم تتمتعون بالدعم الكامل لوفدنا. ونقدم ضمانات على تعاوننا الوثيق إلى مكتبكم أيضا.

إن فنلندا ترحب بحرارة بمواصلة تحديد الأسلحة وجهود نزع الأسلحة النووية في العالم. شهدنا خلال الـ ١٨ شهرا الماضية سلسلة من الأحداث الإيجابية، بما في ذلك نتائج ناجحة للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والتوقيع على المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الإستراتيجية والحد منها وبدء سريانها، وذلك انجاز كبير، ومؤتمر قمة الأمن النووي الذي عقد في واشنطن.

ترى فنلندا بأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا تزال تشكل حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار ونزع السلاح النووي في العالم. وفنلندا ملتزمة التزاما كاملا بالعمل على تعزيز نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. كما تدعم فنلندا نتائج مؤتمر الأطراف لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ وبذلت قصارى جهودها لتنفيذ خطة العمل التي أقرها المؤتمر.

وتعتبر فنلندا أن التخفيضات في الترسانات النووية التكتيكية أو غير الإستراتيجية، وإدراج تلك الأسلحة في نظام معاهدة ملزم قانونا ويمكن التحقق منه، هي أمور تكتسي أهمية كبيرة. لا توجد اليوم ترتيبات معاهدة تقيد الأسلحة النووية

التكتيكية. إن تخفيض الأسلحة النووية التكتيكية وإزالتها، من شأنه تعزيز الأمن والتأثير إيجابا على الأمن الدولي ككل. وستشكل الشفافية وتبادل المعلومات، فضلا عن غيرها من تدابير بناء الثقة، أولى الخطوات الهامة.

وفيما يتعلق بالأمن النووي، فقد استضافت فنلندا ما يسمي اجتماع الخبراء في هلسنكي الأسبوع الماضي في سياق التحضير لمؤتمر قمة الأمن النووي المزمع عقده في سيول عام ٢٠١٢. وتشكل المواد النووية أو المشعة السائبة أو الضعيفة الحراسة تهديدا لنا جميعا. وبالتالي فإن هناك حاجة ملحة إلى اتخاذ إجراءات وطنية محددة، فضلاً عن اتخاذ إجراءات مماثلة على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ونرى أن هذه العملية تمثل ا فرصة جديدة وفريدة من نوعها لتعزيز هيكل أمن المواد النووية القائم حالياً. فقد أتاحت الشروع في عملية سياسية وتقنية رفيعة المستوى، أسفرت عن زيادة الوعي العام بضرورة تأمين المواد النووية في جميع أنحاء العالم. ونشكر جميع المشاركين في اجتماع هلسنكي لعملهم البناء الذي نأمل أن يكون أساسا جيدا لاجتماع الخبراء القادم المزمع عقده في نيودلهي في كانون الثاني/يناير المقبل.

أخيرا، تلتزم فنلندا على وجه الخصوص، بصفتها عضوا في مجموعة أصدقاء الحظر الشامل للتجارب النووية منذ زمن طويل، بالتشجيع على دخول المعاهدة حيز النفاذ. ويتسم الوقف الطوعي الحالي لتجارب الأسلحة النووية بأهمية كبيرة. ومع ذلك تؤكد فنلندا على حقيقة أن وقف هذه التجارب لا يمكن أن يكون عوضاً عن فرض حظر عالمي عليها.

لقد حان الوقت لوقف التجارب النووية. وسيسفر بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية عن تعزيز الهيكل الأمني العالمي بدرجة كبيرة. وقد ثبت بالفعل أن نظام التحقق المؤقت المتضمّن في المعاهدة مفيد للغاية بالفعل، على نحو ما رأينا في أعقاب حادث فوكوشيما، إذ قدمت منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية مساعدة هامة عبر محطات الرصد التابعة لها. وقد حان الآن وقت العمل: وتدعو فنلندا جميع الدول التي لم توقّع وتصدّق بعد على المعاهدة أن تفعل ذلك دون مزيد من التأخير.

السيدة ليديسما هرنانديث (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): يتواصل تهديد السلم والأمن الدوليين بسبب وجود أكثر من ٠٠٠ ٢٢ رأس حربي نووي، نصفها جاهز للاستخدام الفوري. ومن شأن استخدام جزء ضئيل فقط من هذه الترسانة النووية أن يسبب شتاءً نووياً يجلب معه دماراً لجميع أشكال الحياة على الأرض. وعليه، فإن من غير المقبول ألا تتخلى بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية عن هذه الأسلحة ما دامت تشكل جزءاً من نظرياتها الأمنية القائمة على الردع النووي. والأسوأ من ذلك أن هذه الدول تنفق بلايين الدولارات على تطوير وتحديث ترساناتها النووية.

وترى كوبا أن استخدام الأسلحة النووية غير قانوني وغير أخلاقي وغير مبرر تماما في أي ظرف أو بموجب أي نظرية أمنية كانت. فاستخدامها يشكل انتهاكا صارخا للأعراف الدولية المتعلقة بمنع الإبادة الجماعية.

ويتمثل الضمان الوحيد لعدم استخدام الأسلحة النووية من جانب الدول أو غيرها في القضاء عليها وحظرها بشكل تام تحت رقابة دولية صارمة، الأمر الذي ينبغي أن ينطبق أيضا على الأسلحة التقليدية ذات القدرة المماثلة على القتل. ولا يزال نزع السلاح النووي يشكل أولوية قصوى لنزع السلاح، على نحو ما كرره زعماء حركة عدم الانحياز مرات عديدة وعلى أعلى مستوى، وكما رسخته الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح.

وقد وضّح المؤتمر الاستعراضي الثامن للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بجلاء تام أن خطابية بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية ونواياها الطيبة لا تزال بعيدة جداً عن

الالتزام والخطوات الملموسة التي تنوي اتخاذها. ونحث هذه الدول على ضمان التنفيذ الكامل للتدابير المتواضعة الواردة في خطة العمل التي اعتمدت في ذلك المؤتمر الاستعراضي.

علاوة على ذلك، فإن بدء سريان الاتفاق المبرم بين الدول النووية الرئيسية بشأن تخفيض ترساناتها النووية الاستراتيجية الهجومية يشكل مؤشراً إيجابياً. بيد أنه ليس كافياً. فالقوى النووية لم تمتثل بعد لالتزامها بموجب المادة السادسة من معاهدة حظر الانتشار النووي بشأن التفاوض على معاهدة دولية للقضاء على الأسلحة النووية.

وترى كوبا أن غياب الإرادة السياسية من جانب بعض الدول، وما أسفر عنه من عدم إحراز أي تقدم حقيقي، وبصورة رئيسية في مجال نزع السلاح النووي، هو الذي يديم شلل آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح. ونؤيد، بصفتنا عضوا في مؤتمر نزع السلاح، اعتماد برنامج عمل متوازن وعلى نطاق واسع بشأن أولويات نزع السلاح الحقيقية في أسرع وقت ممكن.

ويجب أن يشرع مؤتمر نزع السلاح على وجه الاستعجال في إجراء مفاوضات بشأن اتفاقية تحظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة النووية وتنص على تدميرها، لكي تؤدي إلى القضاء التام عليها بطريقة غير تمييزية ويمكن التحقق منها ضمن جدول زمني محدد.

وفي حين أن التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية سيكون خطوة إيجابية، فإنه لن يكون كافياً لوحده، ما لم تحدد الخطوات اللاحقة بشأن تحقيق نزع السلاح النووي.

ونحن نعارض النهج الانتقائي الذي روجت له بعض الدول، والذي يعطي الأولوية لعدم الانتشار الأفقي على حساب الشواغل المتعلقة بالانتشار العمودي، وتجاهل حقيقة أن نزع السلاح العام والكامل، والقضاء على الأسلحة النووية هما الهدفان الحقيقيان.

ونؤيد حق الدول الثابت في البحث في مجال التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية وإنتاجها واستخدامها دون تمييز. ونؤيد علاوة على ذلك، إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية واعتماد ضمانات أمنية شاملة ملزمة قانوناً وغير مشروطة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية على جناح السرعة.

أخيرا، أردد الكلمات الواردة في الإعلان بشأن القضاء التام على الأسلحة النووية الذي اعتمدته حركة عدم الانحياز بمناسبة الذكرى الخمسين لتأسيسها، والتي كررت فيه التأكيد على أن نزع السلاح النووي يشكل أهم أولوياتها في مجال نزع السلاح. ونعلن التزامنا الثابت بالعمل من أجل عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى لتحديد السبل والوسائل المؤدية إلى القضاء على الأسلحة النووية في أقرب وقت ممكن.

السيد شتاينهوبل (الجمهورية التشيكية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدي ملاحظة موجزة فقط عن المسألة قيد المناقشة اليوم — الأسلحة النووية والقضاء عليها في سياق النظام الدولي لعدم الانتشار.

تؤيد الجمهورية التشيكية، بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية وطرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تنفيذ جميع مواد المعاهدة، بما في ذلك المتعلقة منها بنزع السلاح النووي. بيد أننا نرى أنه لا يمكن تحقيق الهدف الطويل الأجل المتمثل في القضاء التام على الأسلحة النووية إلا إذا ما تحققت جميع متطلبات تعزيز نظام عدم الانتشار. ونؤكد على الدور الرئيسي الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الصدد. ونؤيد جميع الأنشطة التي تهدف إلى رفع مستوى التحقق الدولي إلى أعلى مستوى.

وأعيد التأكيد على أن اعتماد جميع البلدان لاتفاقات الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية وبروتوكولاتها الإضافية وتنفيذها لا يزالان أساسيين لجهودنا اللاحقة في مجال عدم الانتشار النووي. واستناداً إلى خبرتنا، فنحن مقتنعون بأن هذين الصكين يمثلان أهم الأدوات التي تستخدمها الوكالة الدولية فيما يتعلق بكشف وردع تحويل المواد النووية.

ونتفق مع استنتاجات وتوصيات خطة العمل المعتمدة في آخر مؤتمرللأطراف في معاهدة عدم الانتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة االأخير، والتي تضمنت مجموعة من التوصيات الملموسة فيما يتعلق بالقضاء التام على الأسلحة النووية. ورغم ذلك، نرى أن المجتمع الدولي في الوقت الراهن أبعد ما يكون عن تحديد موعد نهائي عملي لبلوغ هذا الهدف. نحن ندرك أنه لا يزال هناك العديد من المسائل، في كل من المجالين السياسي والتقني، التي تحتاج إلى معالجة وحل تحقيقا لهذه الغاية.

ونظرا لتحديات الانتشار الرئيسية في الآونة الأخيرة، فإنه من الأهمية بمكان أن تتخذ جميع الدول إجراءات متضافرة وحازمة لضمان الامتثال الصارم لالتزاماتها بعدم الانتشار، والتصدي بسرعة وفعالية لعدم الامتثال. علينا مواصلة التطوير المسؤول لضمان أعلى مستوى من تدابير السلامة والأمن، وتجنب زيادة مخاطر الانتشار.

نحن نرى أن برنامج الأمن النووي للوكالة الدولية للطاقة الذرية أساسي في التصدي لتهديد اقتناء جهات فاعلة من غير الدول أو إرهابيين للمواد أو الأسلحة النووية. لا بد من دعم هذا البرنامج لا من الناحية المالية فحسب، ولكن أيضا من خلال التنفيذ العالمي لكل من الصكوك الملزمة قانونا والمبادئ التوجيهية والتدابير الموصى بها في ما يتعلق بالأمن والحماية المادية.

إن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠١٠ أكد مرة أخرى أنه لا ينبغي تفسير شيء في المعاهدة باعتبار أنه يؤثر على الحق غير القابل للتصرف لجميع الأطراف في المعاهدة دون تمييز في تطوير بحوث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. نحن لا نشكك في الحق غير قابل للتصرف لأي بلد يفعل ذلك، إذا فعل ذلك بطريقة مسؤولة.

بيد أنه، من غير المقبول لنا على الإطلاق أن تعرض بعض البلدان، متجاهلة المعايير المتفق عليها والمعترف بها دوليا التي التزمت بمراعاتها، الاستقرار في مناطقها للخطر وتزيد من مخاطر الانتشار. إن هذا السلوك أثار دائما القلق البالغ لدى المجتمع الدولي، ويبطئ أيضا بطبيعة الحال عمليات نزع السلاح النووي.

السيدة مهتا (الهند) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لأتشاطر بإيجاز منظور الهند بشأن القضايا المتعلقة بالأسلحة النووية.

إن الهند ثابتة في دعمها لإقامة عالم خال من الأسلحة النووية. لقد خففنا دائما من ممارسة استقلالنا الاستراتيجي بشعور من المسؤولية العالمية. وكما قال رئيس وزرائنا، السيد مانموهان سينغ، في الجمعية العامة يوم ٢٣ أيلول/سبتمبر (انظر A/66/PV.22)، فإن خطة عمل راجيف غاندي من أجل إقامة نظام عالمي خال من الأسلحة النووية والعنف توفر خريطة طريق عملية لتحقيق هدف نزع السلاح النووي بطريقة محددة زمنيا وشاملة وغير تمييزية وتدريجية وقابلة للتحقق. ولا نزال ملتزمين بهدف هذه الخطة وبتحقيق رؤيتها المتمثلة في إقامة نظام عالمي خال من الأسلحة النووية والعنف.

نحن نرى أن نزع السلاح النووي يمكن تحقيقه من خلال عملية يتم تطبيقها خطوة بخطوة يدعمها التزام عالمي وإطار متعدد الأطراف عالمي وغير تمييزي متفق عليه. هناك حاجة إلى

إجراء حوار هادف بين جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية لبناء الثقة والتقليل من الأهمية البارزة للأسلحة النووية في الشؤون الدولية والمذاهب الأمنية. إن نزع الشرعية التدريجي عن الأسلحة النووية أمر ضروري لتحقيق هدف القضاء التام عليها.

وفي حين نعمل نحو تحقيق هذا الهدف، يجب اتخاذ التدابير للحد من الأخطار النووية. إن اتخاذ تدابير للحد من الأخطار النووية الناجمة عن الاستخدام غير المقصود أو غير المأذون به للأسلحة النووية، وزيادة القيود المفروضة على استخدام الأسلحة النووية، وإلغاء حالة التأهب للأسلحة النووية، واتخاذ تدابير لمنع الإرهابيين من الحصول على الأسلحة النووية — له صلة وثيقة في هذا الصدد. وفي ورقة عمل قدمت إلى الجمعية العامة في عام ٢٠٠٦، اقترحت الهند عددا من هذه التدابير، من بينها إعادة تأكيد جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، على نحو لا لبس فيه، على التزامها بتحقيق هدف القضاء التام على الأسلحة النووية، واتخاذ تدابير قانونية محددة، مثل إبرام اتفاق عالمي لعدم المبادأة باستخدام الأسلحة النووية.

ودون المساس بالأولوية التي نوليها لنزع السلاح النووي، نؤيد المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة غير تمييزية ويمكن التحقق منها دوليا لوقف إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة المتفجرة النووية تلبي مصالح الأمن القومي للهند.

تظل الطاقة النووية مصدرا أساسيا من مصادر الطاقة النظيفة والمستدامة لعدد من البلدان، ولاسيما البلدان النامية. علينا أن نضمن تنفيذ توسيع نطاقها، إلى جانب المعايير الدولية المعززة للسلامة النووية وتقليل مخاطر الانتشار المنخفض، من خلال إجراءات فعالة على الصعيد الوطني.

إن التزام الهند بالجهود العالمية لمنع انتشار الأسلحة النووية ووسائل إيصالها التزام لا يتزعزع. تصب هذه الجهود في مصلحة الهند، إذ أن أوجه القصور في نظام عدم انتشار الأسلحة النووية كان لها تأثير مناوئ على أمن الهند.

ينبغي أن تنفذ جميع الدول الالتزامات الناشئة عن الاتفاقات أو المعاهدات التي هي طرف فيها تنفيذا تاما وفعالا.

إن موقف الهند بشأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية معروف جيدا ولا يحتاج إلى تأكيد. إن الأسلحة النووية جزء لا يتجزأ من الأمن القومي للهند وستظل كذلك، إلى أن يتم نزع السلاح النووي على مستوى العالم وبطريقة غير تمييزية.

إن مشاريع القرارات المقدمة من الهند في اللجنة الأولى تعبر عن نهج الهند إزاء القضايا النووية، فضلا عن رغبتنا في العمل مع الدول الأعضاء الزميلة في الأمم المتحدة لتحقيق نزع السلاح النووي، الذي أولته الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح (القرار S-10/2) الأولوية العليا.

وبناء عليه، نعرض مشروع القرار (A/C.1/66/L.45) بشأن تخفيض الخطر النووي، باسم مقدميه. يبرز مشروع القرار ضرورة استعراض المذاهب النووية واتخاذ خطوات فورية لتخفيض خطر الاستخدام غير المقصود أو العرضي للأسلحة النووية، بما في ذلك من خلال إلغاء حالة التأهب النووي وإلغاء الاستهداف النووي. إنه يدعو إلى هدف متواضع لكنه حاسم لسلامة وأمن البشرية. ويسعدنا أن القضايا التي يثيرها مشروع القرار الذي يقدم منذ فترة طويلة تجد صدى أكبر واعترافا أكبر لدى المجتمع الدولي.

وإضافة إلى ذلك، يشرفنا أن نقدم مشروع القرار (A/C.1/66/L.46) بشأن اتفاقية حظر استخدام الأسلحة النووية، باسم مقدميه. يعكس النص اعتقادنا بأن صكا متعدد الأطراف وعالميا وملزما قانونا لحظر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها من شأنه أن يسهم في عملية

نزع الشرعية عن الأسلحة النووية وتهيئة مناخ موات لإجراء مفاوضات بشأن اتفاق يحظر الأسلحة النووية.

السيدة أندرسون (كندا) (تكلمت بالإنكليزية): تأخذ كندا الكلمة بعد عام من إحراز بعض الإنجازات الهامة في مجال عدم الانتشار النووي ونزع السلاح، لكنها تشعر بخيبة أمل لأن تلاحظ أن هذا التقدم تحقق على الرغم من آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف الحالية، وليس بسببها.

تهنئ كندا الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على التصديق على المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها وبدء نفاذها. وبتنفيذ المعاهدة، بدأ بذل جهود التحقق المشترك من التخفيضات المتبادلة في أنظمة الأسلحة النووية المنشورة.

إن كندا تعمل مع تسع دول أخرى غير حائزة للأسلحة النووية أطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح لتقديم مساهمات عملية في منع الانتشار، جرى تحديدها في بيان أصدره وزراء خارجية مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح عقب الاجتماع الوزاري للمبادرة في ٢١ أيلول/سبتمبر في نيويورك. وتشمل بنود إجراءات المبادرة تشجيع مزيد من الشفافية من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية لبناء الثقة داخل تلك الجماعة وداخل المجتمع الدولي الأوسع.

وتركز مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح أيضا على الجهود المبذولة لبدء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية من شأنها أن تحظر إنتاج المواد الانشطارية التي تستخدم في الأسلحة النووية، وهو إجراء متابعة رئيسي حددته خطة عمل معاهدة عدم الانتشار النووي لعام ٢٠١٠.

بذلت كندا، بصفتها أول رئيس لمؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠١١، جهدا كبيرا من أجل إعادة المؤتمر إلى العمل. وقبل بدء دورة المؤتمر لعام ٢٠١١، أجرينا مشاورات مع جميع الدول الأعضاء في المؤتمر، والدول التي لها مركز المراقب، وجماعات المجتمع المدني ذات الصلة في محاولة لتحديد صيغة لبرنامج عمل من شأنه السماح ببدء المفاوضات في المؤتمر، ولاسيما صوب معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

وكما يعلم الجميع في اللجنة، لم تكلل هذه الجهود بالنجاح في نهاية المطاف، إذ لا تزال مواقف الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح بشأن برنامج عمل متصلبة ومتعارضة. ترفض دولة واحدة السماح ببرنامج عمل يتضمن إجراء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، رغم أنها أيدت إجراء تلك المفاوضات قبل عامين اثنين فقط، بينما لا تقبل أغلب البلدان الأخرى برنامج عمل لا يتضمن مفاوضات بشأن هذه المعاهدة.

وأصيبت كندا بخيبة أمل إزاء أن توافق الآراء على مشروع قرار وقف إنتاج المواد الانشطارية تمت عرقلته في العام الماضي؛ أمّا قبل عامين تحديدا، فقد حظي بتأييد جميع أعضاء هذه اللجنة. وتقدم كندا مرة أخرى مشروع قرار وقف إنتاج المواد الانشطارية، وهي بذلت جهودا لتقديم نص يسعى الى أن يحظى بتوافق الآراء مع رفض قبول الوضع القائم المتمثل في التقاعس المتواصل عن العمل.

وعلى الرغم من عدم إحراز تقدم في مؤتمر نزع السلاح، استضاف شريكانا الانمائيان في عمليات تطوير وتقديم منتجات جديدة – استراليا واليابان – سلسلة من اللقاءات الجانبية على هامش المؤتمر بحثت في استكشاف المسائل الفنية التي يتعين تناولها في اطار التفاوض بشأن ابرام معاهدة وقف انتاج المواد الانشطارية. وكندا وشريكانا الانمائيان في عمليات تطوير وتقديم منتجات جديدة عازمون على دعم المزيد من التقدم نحو اجراء مفاوضات المواد الانشطارية، وهم يقدّرون الاسهام

السياسي للأمين العام بان كي- مون شخصيا في سبيل تحقيق هذا الهدف.

(تكلم بالفرنسية)

أخيرا، إن مواجهة الحالات القائمة والجديدة لعدم الامتثال لالتزامات عدم الانتشار النووي هي مفتاح الحل. وسوف تظل الثقة الضرورية لنزع السلاح بعيدة المنال إذا كان المجتمع الدولي غير قادر على مواجهة الحالات المؤكدة لعدم الامتثال.

وكندا تدعو ايران وسوريا الى التعاون الكامل والفوري مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بغية حل المسائل العالقة حول طبيعة البرامج النووية لكل منهما. ولا تزال كندا تشعر بقلق بالغ إزاء انشطة ايران النووية، وهي الأنشطة التي لا يمكن فهمها إلا في سياق جهود تطوير الأسلحة النووية. وتواجه ايران متطلبات قانونية واضحة لا لبس فيها من جانب مجلس الأمن وهي تواصل تجاهلها. وعندما طلبت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تعاونا وانخراطا أكبر من جانب ايران لمعالجة المسائل الباعثة للقلق المتعلقة بطموحاتها وإعلاناتها وأنشطتها النووية، رفضت ايران القيام بذلك.

وعلى الرغم من ادعاءات ايران بتلبية الحد الأدنى المطلق من متطلبات اتفاق الضمانات، كانت الوكالة الدولية للطاقة الذرية واضحة في قولها إن ايران لا تفي بهذه الالتزامات، وإنها في حالة عدم امتثال. وعدم التعاون هذا مع الوكالة الدولية لحل هذه المسائل بعد سنوات عديدة لم يؤدِ سوى الى تقويض أي ادعاءات ايرانية بأن برنامجها النووي هو لأغراض سلمية. وكندا تدعو ايران الى وقف حملة الإخفاء والتعتيم، واتخاذ خطوات نحو استعادة علاقاتها مع المجتمع الدولي من خلال التعاون الكامل مع الوكالة الدولية دونما إبطاء.

وتلاحظ كندا بقلق عميق أن سوريا قد أحيلت إلى مجلس الأمن فيما يتعلق ببناء مرفق نووي في دير الزور على نحو سري. وتسنت لسوريا فرصة كبيرة للتعاون بشكل فعال مع الوكالة الدولية في حل هذه المسألة، لكنها رفضت القيام بذلك. وتأسف كندا أسفا عميقا لسير سوريا على المسار ذاته الذي تمضي فيه إيران.

كذلك ندعو كوريا الشمالية إلى إظهار الالتزام الصادق بنزع الاسلحة النووية من شبه الجزيرة الكورية، من خلال اتخاذ إجراءات ملموسة وليس مجرد الاقوال. وكان القلق الذي ساور كندا إزاء الأنشطة النووية الجارية في كوريا الشمالية قد أدى بوزير خارجينا، جون بيرد، الى تعليق مشاركة كندا في مؤتمر نزع السلاح خلال رئاسة كوريا الشمالية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن نقطة نظام.

السيد ري تونغ لي (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): أعتذر عن مقاطعة الملاحظات التي تدلي بها ممثلة كندا. لقد أشارت إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية باسم ”كوريا الشمالية“. وأشارت إليها باسم كوريا الشمالية في الماضي، أمّا اليوم فلا يسعني الوقوف جانبا. أطلب اليكم، السيد الرئيس، أن تتكرموا بلفت انتباه ممثلة كندا الى هذه المسألة، في ضوء مدونة قواعد السلوك السائدة في الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أخذت علما بتعليقات ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وأطلب الى البلدان عند الإشارة إلى دول أخرى أن تتكرم باستخدام اسمها الكامل أو الاسم المستخدم عادة في إطار الأمم المتحدة. والقواعد المتعلقة بهذه المسألة هي أنه عندما يتكلم المرء عن بلدان أخرى، ينبغي له أن يستخدم اسماءها الرسمية، أو اسماءها المختصرة.

السيدة أندرسون (كندا) (تكلمت بالفرنسية): إن مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف يجب ألاّ تبقى رهينة، الى أجل غير مسمى، للأساليب الإجرائية وإساءة استخدام قاعدة توافق الآراء في مؤتمر نزع السلاح. وإذا ظل المؤتمر عاجزا عن الوفاء بولايته، فينبغي ايلاء الاعتبار لعمليات أخرى في محاولة لملء ذلك الفراغ.

السيد النجفي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): بياني طويل نوعا ما. سوف أحذف بعض الفقرات، وسيتم توزيع البيان بأكمله.

إن استمرار وجود الآلاف من الأسلحة النووية الاستراتيجية وغير الاستراتيجية المنشورة وغير المنشورة حول العالم لا يزال يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين وبقاء الحضارة الإنسانية بذاته.

ولئن ليست هناك ذريعة لتبرير حيازة أسلحة نووية من جانب أي بلد، ثمة قلق بالغ من أن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية لا تزال تخصص بلايين الدولارات لتطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية. وهذه المرافق الجديدة لإنتاج الاسلحة النووية تعمل على تحديث هذه الأسلحة واستبدالها. وبالمثل، فإن تلك البلدان، في مخالفة لالتزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تواصل توجيه الموعظة لنا كي نتخلى عن سياسة الدفاع النووي، ولكنها تعزز دور الأسلحة النووية ومكانتها في الدفاع عن أنفسها ومذاهبها الأمنية.

ومن المفارقات أنه بدلا من أن تلتزم الدول الحائزة للأسلحة النووية بالضمانات الأمنية غير المشروطة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية الاطراف في معاهدة عدم الانتشار، التي اعطيت في مؤتمر الاستعراض والتمديد لعام ١٩٩٥، هناك بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية، مثل فرنسا، تدلي ببيانات غير عقلانية بدافع من عقلية الحرب الباردة، وتهدد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

علاوة على ذلك، فإن منظمة حلف شمال الاطلسي، وفي إجراء غير مرغوب فيه عند اعتماد مفهومها الاستراتيجي الجديد في مؤتمر قمة لشبونة عام ٢٠١٠، ذكرت صراحة أن ”منظمة حلف شمال الاطلسي ستبقى تحالفا نوويا“، مع الاعتراف بأن

> ”أعلى ضمان للأمن من جانب الحلفاء يتم توفيره عن طريق القوات النووية الاستراتيجية للتحالف، ولا سيما قوات الولايات المتحدة؛ والقوات النووية الاستراتيجية المستقلة للمملكة المتحدة وفرنسا، ولها دور الردع الخاص بها، وهي القوات التي تسهم في توفير الردع والامن للحلفاء بشكل عام“. وبذلك، تُبقي الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الاطلسي على الأساس المنطقي لاستخدام الأسلحة النووية، وهو نكسة واضحة لنزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، وانتهاك لالتزاماتها القانونية بموجب معاهدة عدم الانتشار والالتزامات التي وافقت عليها دولها الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المؤتمرات الاستعراضية المتعاقبة منذ عام ١٩٩٥.

وبموجب المادة الأولى من معاهدة عدم الانتشار،

> ”تتعهد كل دولة من الدول الحائزة للأسلحة النووية تكون طرفا في هذه المعاهدة بعدم نقلها إلى أي مكان، لا مباشرة ولا بصورة غير مباشرة، أية أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى، أو أية سيطرة على مثل تلك الأسلحة أو الأجهزة“.

وخلافا لذلك الالتزام، تم نشر المئات من الأسلحة النووية ووسائل إيصالها ولا يزال يجري نشرها في بلدان أخرى في

أوروبا وجمهورية كوريا، ويتم تدريب القوات الجوية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية على إيصال هذه الأسلحة تحت غطاء التحالفات العسكرية.

إن استعراض الوضع النووي الذي أجرته الولايات المتحدة عام ٢٠١٠، والذي أقرّ اقراراً واضحا بنشر الولايات المتحدة للأسلحة النووية على أراضي الاتحاد الأوروبي، يمثّل حالة خطيرة من عدم الامتثال لمعاهدة عدم الانتشار، ويشكل مصدر قلق عميق.

والمجال الآخر الباعث على القلق هو الاتجاه المتزايد نحو التبادل النووي بين الدول الحائزة للأسلحة النووية. فتبادل المعلومات حول الأسلحة النووية فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية، ولا سيما بين المملكة المتحدة وفرنسا، فضلا عن نقل المعلومات والمواد المتعلقة بالأسلحة النووية إلى غير الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، هي حالة واضحة من عدم الامتثال لمعاهدة عدم الانتشار. وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية، وخصوصا الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا، بدلا من تهديد الآخرين وذرف دموع الذئاب تجاه سلوك الدول الأخرى، أن تمتثل امتثالا تاما لالتزاماتها بموجب المادة الأولى من المعاهدة، وذلك بالامتناع عن التبادل النووي، تحت أي ذريعة كانت، بما في ذلك الترتيبات الأمنية أو التحالف العسكري.

إن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية، ولا سيما الولايات المتحدة وفرنسا، لا تمتثل لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار من خلال استمرار التبادل النووي مع غير الطرف الوحيد في الشرق الأوسط، الامر الذي يشكل انتشارا أفقيا للأسلحة النووية. كما قدّمت فرنسا الى ذلك النظام سرا جميع أنواع تكنولوجيا القذائف والمواد اللازمة لتعزيز قدرتها على إيصال أسلحة الدمار الشامل. ووفقا للخبراء الدوليين، إن القذيفة التسيارية أريحا ١ التي يمتلكها النظام الصهيوني مصنوعة على أساس القذيفة الفرنسية MD 600. ومن المفارقات أن فرنسا بكت بكاء الذئاب في هذه اللجنة بشأن انتشار هذه القذائف في المنطقة.

وتواصل جمهورية إيران الإسلامية الدعم الكامل لموقف حركة عدم الانحياز بشأن ضرورة إجراء مفاوضات حول برنامج مرحلي للقضاء التام على الأسلحة النووية ضمن إطار زمني محدد، بما في ذلك بدء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح، استنادا الى برنامج عمل متوازن وشامل، من أجل إبرام صك يتعلق بالأسلحة النووية. ويجب أن تؤدي هذه المفاوضات إلى الحظر القانوني، مرة والى الابد، لحيازة وتطوير وتخزين واستعمال أو التهديد باستعمال الأسلحة النووية من جانب أي بلد، والى التدمير الكامل لهذه الأسلحة اللاإنسانية بحلول عام ٢٠٢٥، وكذلك الى ابرام صك عالمي ملزم قانونا وغير مشروط بشأن الضمانات الامنية السلبية كخطوة متوسطة.

وفي رأينا أن أي محاولة لتقويض مؤتمر نزع السلاح عن طريق اختطاف ولايته القائمة أو دفعه نحو اعتماد برنامج عمل أحادي الجانب مآلها الفشل. وفي هذا السياق، فإن الاقتراح الأخير باجراء مفاوضات على واحدة من المسائل الرئيسية الأربع خارج مؤتمر نزع السلاح هو مخالفة واضحة للاتفاقات التي تم التوصل إليها في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار عام ٢٠١٠.

ولقد أحاط المجتمع الدولي علماً بالمعاهدة الجديدة لتخفيض الاسلحة الاستراتيجية، ولكن بما أن هذه المعاهدة لا تتجاوز مجرد إنهاء استخدام أسلحة نووية وتفتقر إلى أي آلية دولية للتحقق، وبما أن طرفيها لم يلتزما بتدمير أسلحتهما النووية، فإنها لا يمكن أبدا أن تكون بديلا عن التزامات قانونية صريحة من الدولتين الحائزتين للأسلحة النووية بالقضاء التام على جميع أسلحتهما النووية.

وفي السنوات القليلة الماضية، هناك بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية، من خلال الإفراط في التأكيد على التزامات الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم الانتشار، حاولت ليس التغاضي عن التزاماتها بنزع السلاح النووي فحسب، وانما الدلالة أيضا على أن الدول الحائزة للأسلحة النووية ليس لديها التزامات بعدم انتشار الأسلحة النووية. علاوة على ذلك، فهي من خلال الدعاية الكاذبة والمضللة تحاول بالمثل المساواة بين الطاقة النووية والاسلحة النووية. وقد تم تسليط الضوء على هذه المعلومات الكاذبة، في حين أن جميع الأنشطة النووية التي تقوم بها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الاطراف في معاهدة عدم الانتشار تجري في اطار الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبما انها تخلت بالفعل عن الخيار النووي، فهي لا تشكل أي تهديد للآخرين.

وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى بعض المعلومات الخاطئة الواردة في البيان المكتوب للمملكة المتحدة، الذي جرى توزيعه امس، مثلما حصل لبيان كندا اليوم. لقد اشارت المملكة المتحدة الى تطوير اسلحة نووية في ايران. هذه المعلومات غير الصحيحة على الاطلاق تذكّرني بمثل حكيم: ”كل رجل مجنون يعتقد أن كل الرجال الآخرين مجانين“. وينبغي أن نذكر أيضا الصمت القاتل من جانب وفد المملكة المتحدة، فضلا عن وفد كندا، بخصوص برنامج الأسلحة النووية السري للنظام الصهيوني، الذي هو أخطر تهديد للسلم والأمن الاقليميين والدوليين.

إن جميع الأنشطة النووية في إيران هي حصرا للأغراض السلمية، و لم تجد الوكالة الدولية للطاقة الذرية أي انحراف في هذه الأنشطة. وفيما يتعلق بالإشارة في بيانَي المملكة المتحدة وكندا الى انشطة ايران لتخصيب اليورانيوم بنسبة ٢٠ في المائة، أود أن أوضح أن ذلك يهدف الى توفير الوقود اللازم لمفاعل الأبحاث في طهران بغية تمكينه من الاستمرار في إنتاج النظائر الطبية لأكثر من مليون مريض مصابين بأمراض خطيرة مثل السرطان. لذلك، فإن هذا النشاط هو لأغراض إنسانية بحتة وذو مصداقية. وكانت ايران قد طلبت من الموردين، عن طريق الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تزويد هذا المفاعل بالوقود الجديد ؛ ومن المؤسف أن هذا الطلب قوبل بالرفض. وبالتالي، لم يكن هناك خيار امام ايران سوى انتاج الوقود بنفسها.

أمّا المعلومات المضللة الاخرى في بيانَي المملكة المتحدة وكندا، فهي الاشارة إلى اخفاء ايران لمرافقها وأنشطتها النووية. وفقا لاتفاق الضمانات، ينبغي ألاّ تقوم إيران بإبلاغ الوكالة سوى قبل ١٨٠ يوما من إدخال مواد نووية إلى المرفق؛ في كل الاحوال، ايران اعلنت للوكالة الدولية عن وجود المرافق حتى قبل التاريخ المستحق. وبالتالي، فإن المزاعم التي أدلت بها كندا والمملكة المتحدة غير صحيحة على الاطلاق.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أكرر مرة أخرى أن جمهورية إيران الإسلامية، باعتبارها ضحية لأسلحة الدمار الشامل، ستسعى بقوة الى تحقيق هدف وجود عالم خال من أسلحة الدمار الشامل، ولكنها لن تخضع ابدا للتخويف والضغوط.

السيد هوفمان (المانيا) (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي أطلب فيها الكلمة، أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى هذا العام. وإنني أرحب بعزمكم على تأدية عملنا بروح من الانفتاح والشفافية والكفاءة، وأؤكد لكم الدعم الكامل من وفدي.

إن تقييم ألمانيا للحالة الراهنة في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين تقييم مختلط. فنحن نرحب بالتقدم المحرز على مدى الأشهر الثمانية عشر الماضية. وخطة العمل التطلعية التي تمت الموافقة عليها بتوافق الآراء في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار النووي عام ٢٠١٠ ودخول معاهدة ستارت الجديدة حيز النفاذ ولّدا بلا شك زخما إيجابيا.

في الوقت نفسه، ثمة، مع ذلك، تطورات أقل تشجيعاً نخشى أن تعني أننا قد نفقد الزخم الايجابي الذي شهدناه. لذلك، ينبغي للجنة الأولى ألاّ تلجأ فحسب الى أن تقيّم تقييما نزيها التحديات التي نواجهها، وإنما أن توفر زخما لمواجهة هذه التحديات بالفعل. وهذا لا ينطبق على مجرد الحالات الإقليمية لانتشار الأسلحة النووية، ولكن أيضا على استمرار الجمود في مؤتمر نزع السلاح.

وتماشيا مع استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، لا تزال ألمانيا مكرسة نفسها لمبادئ وأهداف تعددية الاطراف الفعالة، والوقاية والتعاون الدولي.

وتؤيد ألمانيا بشدة الهدف البعيد الأمد المتمثل في ايجاد عالم خال من الأسلحة النووية، وتدعم كل الخطوات المناسبة لتحقيق هذا الهدف. ونحن نرحب باتخاذ خطوات أسرع في مجال نزع السلاح النووي وتقليص دور الأسلحة النووية في المذاهب العسكرية. وفي الوقت نفسه، نرى أن التقدم في نزع الاسلحة النووية والتقدم في عدم الانتشار النووي يرتبطان ببعضهما ارتباطا وثيقا.

إزاء ذلك، تعتبر ألمانيا أن تعزيز جميع الأركان الثلاثة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بطريقة متوازنة هو من المهام الاولى للمجتمع الدولي. ومعاهدة عدم الانتشار تمثل حجر الزاوية للنظام العالمي لعدم الانتشار، وهي الأساس للسعي من أجل نزع السلاح النووي وفقا للمادة السادسة منها، كما أنها توفر إطارا دوليا للاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ولذلك، ندعو جميع الدول التي لم تنضم إلى المعاهدة حتى الآن إلى أن تفعل ذلك بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية.

تلتزم ألمانيا التزاما ثابتا بالإسهام في تنفيذ خطة العمل التي تمت الموافقة عليها في آخر مؤتمر استعراضي لمعاهدة عدم الانتشار، وذلك مع كل من شركائها في الاتحاد الأوروبي وشركائها في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، وهي مبادرة أقاليمية. وفي اجتماعي المبادرة اللذين عقدا في برلين في ٣٠ نيسان/أبريل وفي نيويورك في ٢١ أيلول/سبتمبر، أعرب أعضاء المبادرة عن عزمهم على تعزيز تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار بتقديم إسهامات ومقترحات عملية. ولقد قاموا بذلك بالفعل، في جملة أمور، في مجال الشفافية فيما يتعلق بمسألة الإبلاغ عن نزع السلاح النووي. وألمانيا تقف على أهبة الاستعداد، هي وشركاؤها في الاتحاد الأوروبي ومبادرة عدم الانتشار، للإسهام بنشاط في الدورة الاستعراضية الجديدة للمعاهدة، بما في ذلك المسائل التي لم تحظ بتوافق في الآراء في عام ٢٠١٠.

وألمانيا ترحب ترحيبا خاصا بالالتزامات التي تعهدت بها الدول الحائزة للأسلحة النووية في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ ببذل مزيد من الجهود لتخفيض جميع أنواع الأسلحة النووية وإزالتها في نهاية المطاف. ونود على وجه الخصوص أن نرى إدراج الأسلحة النووية غير الاستراتيجية، والتي لا تغطيها حاليا أي اتفاقات رسمية لتحديد الأسلحة، في عمليات أخرى لنزع السلاح. وعلاوة على ذلك، نرى دورا إيجابيا لتدابير تحقيق الشفافية وبناء الثقة في المحافل المناسبة، لأنها تشكل خطوات وسيطة في هذا الاتجاه.

والخطوات العملية مهمة للغاية أيضا بالنسبة لتيسير تنفيذ قرار معاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. ولذلك، نرحب بالحلقة الدراسية الناجحة التي نظمها الاتحاد الأوروبي في تموز/يوليه ٢٠١١، وكذلك بمبادرة المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية بعقد منتدى للوكالة في تشرين الثاني/نوفمبر حول التجارب ذات الأهمية المحتملة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، بوصفه عملا تحضيريا مفيدا للمؤتمر الدولي حول إنشاء منطقة خالية

من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

وألمانيا تؤيد بقوة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية مُعترف بها دوليا على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية بين دول المنطقة المعنية، باعتبارها وسيلة لتعزيز النظام العالمي لعدم الانتشار وللإسهام في نزع السلاح النووي. وفي هذا السياق، نرحب بالزخم الذي تجدد مؤخرا بخصوص إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا.

لقد قررت ألمانيا أن تنهي تدريجيا استخدام الطاقة النووية في توليد الكهرباء وذلك بجدول زمني أكثر طموحا عما كان متوخى في السابق. وسيجري إغلاق آخر محطة للطاقة النووية في ألمانيا بحلول عام ٢٠٢٢. وعلى الرغم من هذا القرار، لا تزال ألمانيا شريكا دوليا ملتزما في جميع المسائل المتعلقة بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وعلى وجه الخصوص في ضمان أعلى المعايير الممكنة للسلامة والأمن. ونحترم تماما حق كل دولة في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

ومع ذلك، فإن آثار الحوادث النووية لا تتوقف عند الحدود وعدم الانتشار النووي أمر يصب في المصلحة الحيوية لجميع الدول. ومن ثم، فإن الاستخدام السلمي للطاقة النووية ينطوي على مسؤولية مشتركة. ويتعين علينا مواصلة نشر ثقافة عالمية للأمان النووي.

وستظل ألمانيا من أوثق الشركاء وأشدهم التزاما في إطار الوكالة الدولية الطاقة الذرية وسائر المحافل الدولية ذات الصلة في هذا الصدد. ونظام ضمانات الوكالة يقوم بدور رئيسي في ضمان استخدام الطاقة النووية بطريقة سلمية. ونحن نؤيد أن يصبح اتفاق الضمانات الشاملة للوكالة، إلى جانب البروتوكول الإضافي، معيار التحقق الدولي المقبول عالميا.

ما زال المجتمع الدولي يواجه تحديات خطيرة على صعيد الانتشار النووي. والقلق البالغ إزاء طابع البرنامج النووي الإيراني مستمر. وألمانيا تدعو إيران إلى الامتثال لالتزاماتها الدولية وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ومجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل استعادة ثقة المجتمع الدولي في الطابع السلمي حصرا لبرنامجها النووي.

وألمانيا لا تزال ملتزمة بالعمل من أجل التوصل إلى حل شامل وتفاوضي وطويل الأجل بالتعاون مع شركائها في مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة + ٣ – المملكة المتحدة والولايات المتحدة والصين وفرنسا وروسيا – والممثل السامي للاتحاد الأوروبي. ويجب على إيران أن تتخذ الآن قرارا استراتيجيا بمعالجة المسألة النووية معالجة جدية. وعرضنا للحوار لا يزال على الطاولة، وندعو إيران إلى المشاركة بجدية في مناقشات ملموسة بشأن برنامجها النووي.

ولا نزال نشعر بقلق بالغ أيضا إزاء عدم استعداد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المستمر للتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإزاء كشفها عن برنامج لتخصيب اليورانيوم. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتثال لالتزاماتها الدولية بموجب القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والوكالة الدولية، والوفاء بجميع الالتزامات التي قُطعت سابقا في إطار المحادثات السداسية من أجل تهيئة الظروف المواتية لاستئنافها في أقرب موعد ممكن.

لقد أيدت ألمانيا القرار الذي اتخذه مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في حزيران/يونيه ٢٠١١ بإخطار مجلس الأمن بعدم امتثال سوريا لاتفاق الضمانات الخاص بها. والتعاون الكامل مع الوكالة والامتثال لاتفاق الضمانات وإنفاذ بروتوكول إضافي أمور حاسمة لحل جميع القضايا العالقة.

تلاحظ ألمانيا مع الأسف والقلق الشديدين أن آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف لا تزال في حالة من الشلل الفعلي.

والأدهى من ذلك أنه يبدو أن مؤتمر نزع السلاح قد ابتعد أكثر عن اعتماد برنامج عمل في الشهور الماضية، حينما كان قد وافق بالفعل على برنامج بتوافق الآراء في أيار/مايو ٢٠٠٩. وللأسف، وبسبب اعتراض عضو واحد، لم يتسنى تنفيذ البرنامج حتى يومنا هذا.

نعم، إن مؤتمر نزع السلاح لديه سجل تاريخي رائع، ولكن لنكن صادقين – بعد ما يقرب من ١٥ عاما من الجمود، لم يعد بوسع المؤتمر أن يركن إلى أمجاد ماضيه وليس بوسعنا ألا نعبأ بمأزقه المستمر الذي يلوح في الأفق، فيما يقوض هذا المأزق الذي طال أمده المصالح الأمنية للمجتمع الدولي بأسره.

وعضوية مؤتمر نزع السلاح هي امتياز تستتبعه مسؤوليات، من بينها مسؤولية تتصل باستخدام قاعدة توافق الآراء باعتبارها مبدأ توجيهيا للوصول إلى حلول متفق عليها بصورة متبادلة، وليس بوصفها وسيلة لكي يمنع عضو بمفرده مجرد شروع المؤتمر في أي أعمال فنية. ويصدق هذا القول أكثر في ضوء الحقيقة المعروفة جيدا وهي أنه سيكون بوسع الدول، نظرا للطريقة التي يعمل بها المؤتمر، حماية مصالحها الأمنية في سياق أي مفاوضات محتملة.

وألمانيا تعتبر إجراء مفاوضات بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة الخطوة المنطقية التالية في جدول الأعمال المتعدد الأطراف لنزع السلاح، وهي بالتالي خطوة وسيطة ضرورية نحو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وحقيقة أن مؤتمر نزع السلاح أيد بتوافق الآراء برنامج عمل نص على بدء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية تدل بوضوح على وجود توافق دولي واسع في الآراء في هذا الصدد.

ولقد شاركنا بنشاط في المبادرات ذات الصلة التي نظمتها الدول الأعضاء في المؤتمر في عام ٢٠١١– ولا سيما، الأنشطة الموازية التي عقدتها أستراليا واليابان – ونرحب بالجهود التي يبذلها الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن لدفع هذه المسألة. وفي ضوء العجز المستمر لمؤتمر نزع السلاح عن بدء مفاوضات حول معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ومناقشات موضوعية بشأن قضاياه الأساسية الثلاث الأخرى، نحن على استعداد للنظر في سبل جديدة لتحويل المؤتمر إلى مؤسسة عاملة مرة أخرى، ولا سيما بهدف بدء مفاوضات معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وفي هذا الصدد، نعرب على وجه الخصوص عن تأييدنا للنهج التطلعي الذي اتبعه وفد كندا في مشروع قراره بشأن المعاهدة.

تشكل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية دعامة لا غنى عنها للبنية العالمية لنزع السلاح. ولقد حظيت المعاهدة، بعد ١٥ عاما من فتح باب التوقيع عليها، بالدعم في جميع أنحاء العالم تقريبا. ودخول المعاهدة حيز النفاذ في وقت مبكر سيكون عنصرا أساسيا في دفع عجلة نزع السلاح النووي، ولا يزال يمثل أولوية استراتيجية متقدمة لألمانيا.

لا يكفي أن تكرر هذه اللجنة في مشاريع قراراتها ما قالته عاما بعد عام بأن تعيد ببساطة طرح صياغات متفق عليها. بل يتعين علينا أن نقوم بما هو أفضل من ذلك. فاللجنة مدعوة إلى الإسهام في الأمن الدولي في ضوء الظروف الراهنة. وتنشيط نزع السلاح المتعدد الأطراف في مؤتمر نزع السلاح مهمة عاجلة لا بد من التصدي لها.

السيدة هيغي (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الأعضاء السبعة في ائتلاف البرنامج الجديد: أيرلندا والبرازيل وجنوب أفريقيا والسويد ومصر والمكسيك وبلدي، نيوزيلندا.

آخذ الكلمة لعرض مشروع القرار A/C.1/66/L.31، المعنون ”نحو عالم خال من الأسلحة النووية: التعجيل بتنفيذ الالتزامات بنزع السلاح النووي“.

كما أشرنا في بياننا خلال المناقشة العامة، فإن ائتلاف البرنامج الجديد لا يزال ملتزما بإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ويعيد مشروع القرار التأكيد على الرأي الذي يعتنقه الائتلاف منذ فترة طويلة بأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية لأنشطتنا لتحقيق هذا الهدف.

ويؤكد مشروع القرار أيضا على أهمية قضايا مثل تحقيق الانضمام العالمي إلى المعاهدة والوفاء بالالتزامات السابقة. ويؤكد على التعبير عن القلق في المؤتمر الاستعراضي في العام الماضي إزاء العواقب الإنسانية الكارثية لأي استخدام للأسلحة النووية. ويرى الائتلاف أن تلك كانت من أهم نتائج المؤتمر الاستعراضي.

ومثلما كان الحال في السنوات السابقة، يقر النص أيضا بالتطورات التي حدثت مؤخرا في مجال نزع السلاح النووي. ولا يزال الائتلاف يتوقع أن تتسارع وتيرة هذه الإجراءات في الأشهر المتبقية قبل انعقاد الاجتماع الأول للجنة التحضيرية في فيينا وأن يعطي ذلك زخما لعملنا الجماعي في تنفيذ خطة العمل.

ولقد كانت الموافقة خلال مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة في العام الماضي على خطة عمل بشأن نزع السلاح النووي تطورا ايجابيا وهي توفر خطة واضحة للعمل في الأجل القصير. ويقع العبء الآن على جميع أصحاب المصلحة لضمان تنفيذها بشكل كامل وبفعالية؛ ولن يتحقق وعدها بإحراز تقدم نحو بناء عالم خال من الأسلحة النووية إلا من خلال القيام بهذا العمل.

ومع أخذ ذلك في الاعتبار، فإن مشروع القرار يركز كثيرا على تنفيذ خطة العمل في دورة الاستعراض المقبلة المؤدية إلى المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥. ويلفت الانتباه، على وجه الخصوص، إلى العناصر الواردة في الإجراء ٥ من خطة العمل، ويدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذها في الوقت المناسب وتقديم تقارير منتظمة بشأن جهودها. كما يؤكد على أهمية أنشطة الشفافية ويشجع الاتفاق على وضع نموذج موحد للإبلاغ في أقرب وقت ممكن.

ونحن نؤمن بأن المشاركة المبكرة وإحراز تقدم جوهري في تنفيذ الخطوات المتفق عليها في أيار/مايو من العام الماضي سيكون دلالة هامة على الجدية التي تنظر بها الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى التزاماتها على النحو المبين في خطة العمل. وسيكون الاختبار الحقيقي لقيمة الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ تنفيذ الالتزامات التي تعهد بها الجميع.

ونشجع جميع الدول الأعضاء على تأييد مشروع القرار. ونحن على ثقة بأن جميع الزملاء سيكونون حريصين على إبداء رغبتهم أيضا في أن يجري تنفيذ خطة عمل معاهدة عدم الانتشار النووي والنهوض بتنفيذ رؤيتها المتمثلة في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في التكلم لممارسة حقهم في الرد.

السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية): استمعنا اليوم إلى الزميل، ممثل جمهورية كوريا، ويؤسفنا الاستماع إلى هذه اللازمة الدعائية والمثيرة للشفقة مرة أخرى. لقد قام وفد بلادي منذ فترة قصيرة بالرد على مداخلة مماثلة، فندنا حينها ما جاء فيها. إن معاودة الخوض في هذا الموضوع إنما يدل دلالة واضحة على وجود سوء نية سياسية متعمدة وإرادة غير سوية تتعمد الصيد في الماء العكر وتضليل الحضور.

للأسف، يضطرنا ممثل جمهورية كوريا للتذكير بأن بلاده لا تحترم ولا تلتزم بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وذلك كونها تقبع تحت المظلة النووية لدولة نووية أخرى وتسمح

بوجود أسلحة نووية فوق أراضيها في مخالفة صريحة لأحكام معاهدة عدم الانتشار، ما يمثل حالة عدم امتثال لأحكام المعاهدة من قبل بلاده.

كما نتساءل عن البرامج النووية السرية التي تطورها بلاده. ومازال لدينا الكثير من المعلومات المقلقة حول عدم التزام جمهورية كوريا بمعاهدة عدم الانتشار وغيرها من المعاهدات. ولذلك، نرجو من ممثل كوريا ألا يضطرنا في بيان آخر للإدلاء بتلك المعلومات.

السيد ري تونغ لي (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): أشار ممثل جمهورية كوريا إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية باعتبارها تهديدا للسلام والأمن، وهي الحجة نفسها التي أثيرت في المناقشة العامة. ومرة أخرى أسأل: ما هو دور الأسلحة النووية الألف للولايات المتحدة الموجودة منذ ما يقرب من ستة عقود؟ وأنا أسأله بصورة متكررة، وهو لا يرد. ولكنه يشير إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية باعتبارها تهديدا. وأنا أرفض تماما وبشكل قاطع هذه الملاحظات باعتبارها مضللة لعامة الناس وللمشاركين في هذه الجلسة.

بخصوص التهديد في شبه الجزيرة الكورية، أود أن أتطرق بإيجاز إلى ثلاثة عوامل.

أولا، من الذي أوجد المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية؟ وكما قلت، إنها الولايات المتحدة. ففي عام ١٩٥٧، جلبت الولايات المتحدة الأسلحة النووية ونشرتها. ولقد بنت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فحسب رادعا نوويا باعتباره تدبيرا للدفاع عن النفس. وذلك يتماشى مع الميثاق، الذي ينص بشكل لا لبس فيه على حق الدول ذات السيادة في الدفاع عن نفسها.

ثانيا، ما هي الأطراف الفاعلة الرئيسية؟ ترتبط الإجابة بالعامل الأول: لقد جلبت الولايات المتحدة الأسلحة النووية وبنت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية رادعا نوويا. وهذان هما الطرفان الفاعلان الرئيسيان.

ثالثا، ما الحل؟ المحادثات السداسية الأطراف هي الحل. لقد ضغطت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بقوة، والمحادثات جارية الآن. وقبل أسبوعين، كان ثمة اجتماع بين شطري كوريا. ومن المقرر الآن عقد اجتماع آخر. وبينما يجري ذلك، ما الداعي لمثل تلك الملاحظات المشككة، التي تهاجم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؟

فيما يتعلق بدور كوريا الجنوبية والأسلحة النووية للولايات المتحدة، لم تعلم كوريا الجنوبية بوجود أسلحة نووية للولايات المتحدة إلا سنة ١٩٧٥.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدعو ممثل ألمانيا إلى أخذ الكلمة بشأن نقطة نظام.

السيد هوفمان (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي من خلالكم، سيدي الرئيس، أن أطلب من ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، كيف أنه طلب قبل دقائق معدودة أن يشار إلى بلده باسمه الرسمي، لكنه يشير الآن إلى جمهورية كوريا على أنها كوريا الجنوبية؟ من الصعب فهم ذلك من وجهة نظري. ربما يمكنه أن يقدم بعض التوضيح.

السيد ري تونغ لي (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): يتعين أن أسميها مرة أخرى كوريا الجنوبية، لأننا أشقاء. كيف سأسميها؟ نحن أشقاء. أنا بحاجة إلى توضيحكم سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): ممثل ألمانيا، في نقطة نظام، سأل كيف يمكن أن تشير إلى جمهورية كوريا بكوريا الجنوبية

بعد أن كنت قد اشتكيت من أن كندا أشارت إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأنها كوريا الشمالية.

السيد ري تونغ لي (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): ذلك لأننا بلدان مختلفان، كندا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. لكن كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية – وهنا أشير إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية باسم كوريا الشمالية، ليست هناك أي مشكلة – فنحن بلدان شقيقان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل جمهورية كوريا بشأن نقطة نظام.

السيد ريم – كاب سو (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أطلب من زميلي من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أن يتلطف ويسمينا جمهورية كوريا لا كوريا الجنوبية.

السيد ري تونغ لي (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل كوريا الجنوبية، لكن مع ذلك نحن أمة واحدة. ومن المفترض أننا بلد واحد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل جمهورية كوريا مرة أخرى في إطار نقطة نظام، بشأن هذه المسألة.

السيد ريم – كاب سو (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): إننا نجلس هنا في جلسة للأمم المتحدة، ونحن منقسمون، لذلك أقول لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية:رجاء سمنا ''جمهورية كوريا''.

السيد ري تونغ لي (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية):

لا أستطيع أن أقول ''جمهورية كوريا''، أطلب منه أن يسمي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ''كوريا الشمالية''. هذا حل عادل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): حتى نكون منطقيين بخصوص المسألة، قبل بضع دقائق طلبت من أحد الأشخاص الإشارة إلى بلدك باسمكم الرسمي. والآن طلب ممثل بلد آخر له اسمه الرسمي في الأمم المتحدة منك الإشارة إلى بلده باسمها الرسمي. لذلك، هل تتلطف أيضا بالامتثال لذلك؟.

السيد ري تونغ لي (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): دعوني أقول شيئا يا سيادة الرئيس. يؤسفني أن أقول أن ذلك غير صحيح، ولكن شبه الجزيرة الكورية قد جرى تقسيمها. ولم تكن تلك نيتنا. بل كان تقسيما قسريا. لذلك نظرنا إليها طول الوقت بوصفها دولة واحدة، ولم ننظر إليها أبدا على أنها مقسمة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لكن ثمة واقع في إطار الأمم المتحدة. إذ لدينا عضوين من شبه الجزيرة الكورية. لدينا جمهورية كوريا و لدينا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بوصفهما عضوين، ولذلك علينا بالطبع أن نعاملكما بصفتكما دولتين منفصلتين في الأمم المتحدة. أيا كان التصور في التراث الوطني، فذلك أمر آخر، لكن في الأمم المتحدة لدينا بلدين مختلفين.

هل ما زلت ستواصل بيانك ممارسة لحقك في الرد، أم قد استنفدته؟

السيد ري تونغ لي (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): سوف أنتهي قريبا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أرجو ذلك.

السيد ري تونغ لي (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية):فيما يتعلق بدور كوريا الجنوبية، فقد

علمت بوجود أسلحة نووية تابعة للولايات المتحدة في عام ١٩٧٥، خلال اجتماع برلماني في الولايات المتحدة، عند مناقشة الميزانية العسكرية لعام ١٩٧٦. صدمت كوريا الجنوبية، بل صدمت الأمة الكورية بأسرها. هذا هو الواقع. لذلك فليس لكوريا الجنوبية سلطة الحديث عن المسألة النووية الكورية. حيث أنها هي التي تسمح بالأسلحة النووية، لذلك لا سلطة لها لتقول أي شيء بخصوص المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية.

فيما يتعلق بالتخصيب، فإن المحادثات السداسية الأطراف تشكل أحد العوامل الرئيسية فيما يتعلق بالمفاعل الذي يعمل بالماء الخفيف و تشغيل تخصيب اليورانيوم.

بالنسبة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ثمة التزام واحد.

لقد طلبت سابقا من كوريا الجنوبية أن تدرس بعناية مبدأ الإجراء مقابل الإجراء.

وتتحرك الجهات الفاعلة سويا. ليس بوسعنا السير أولا. يوجد: مبدأ إجراء مقابل إجراء.

وهذا يعني أننا نسير معا. في ذلك الصدد، فقد أجرينا حوارا بشأن المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية.

فيما يتعلق بالسلام والأمن، قالت كوريا الجنوبية بأننا مصدر تهديد وقلق. لكن جرى حشد نصف مليون جندي في آب/أغسطس الماضي لإجراء تدريبات مشتركة بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، على بيانه ممارسة منه لحق الرد، ويتعين علي أن أذكره بأنه كان ثمة طلب مباشر من عضو كامل العضوية في الأمم المتحدة، يطلب فيه الإشارة إلى بلده باسم جمهورية كوريا. وآمل أن يستطيع الاستجابة لذلك الطلب، حيث أنه عندما تكلم عن جمهورية كوريا، استخدم كلمة ''كوريا الجنوبية''، لكن عندما تكلم عن دولته تكلم عن ''جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية''. إذن أقول له: عندما تتكلم المرة القادمة عن جمهورية كوريا، لو سمحت استخدم الاسم الرسمي.

أعطي الكلمة لممثل فرنسا، الذي يرغب أيضا في الكلام في إطار ممارسة حق الرد.

السيد دانون (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): لقد أشار ممثل إيران إلى فرنسا مرات عديدة في بيانه. سأكون قادرا على العودة غدا ببيان لي يتضمن وجهة نظرنا بخصوص ما يجري حاليا في إيران، في المجال النووي، لكن أود إثارة نقطة واحدة.

في نهاية الفقرة الأولى من البيان الإيراني المكتوب، تقول إيران إن فرنسا ''قد أدلت بتصريحات غير عقلانية تهدد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية''. وأدعو إيران إلى إعادة قراءة التصريحات الفرنسية، وخاصة البيان الأخير الصادر عن رئيس الجمهورية حول هذه المسألة، بأن ''طموحات إيران العسكرية في مجال الأسلحة النووية والمقذوفات يمكن أن تفضي إلى شن هجوم وقائي على مواقع إيرانية، من شأنه أن يتسبب في أزمة خطيرة، لا تريدها فرنسا مهما كلف الأمر''. أؤكد بأن ''فرنسا لا ترغب في ذلك مهما كلف الأمر''. ذلك واضح جدا، وليس ثمة ما يبرر العبارة في البيان الإيراني.

علاوة على ذلك، من المهم إعادة التركيز على ما هو ضروري – المتمثل في مخاوفنا، التي يتشاطرها مجمل المجتمع الدولي، حول البرنامج النووي الإيراني. فنحن بحاجة إلى إعادة التركيز على عدم احترام إيران للشرعية الدولية، ولا سيما قرارات مجلس الأمن ومجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية. نحن بحاجة إلى إعادة التركيز على المعلومات المقلقة جدا الواردة في تقرير الوكالة الأخير حول الأنشطة النووية الإيرانية، وعلى دعواتنا لإيران للعودة إلى مفاوضات حقيقية

وجادة وبناءة. لقد حان الوقت، لأنه جرى تطويل تلك المسائل الإيرانية الآن لمدة عامين تقريبا.

سأتناول هذه النقاط بمزيد من التفصيل في بياني بعد ظهر غد.

السيدة آدمسن (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): في وقت سابق اليوم قال ممثل إيران إن المملكة المتحدة كانت في حالة عدم امتثال واضح لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وأنا أرفض تماما ذلك الادعاء. فالمملكة المتحدة تأخذ التزاماتها بالمعاهدة على محمل الجد، وهي من المؤيدين لمعاهدة عدم الانتشار بوصفها حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار.

وتساءل البيان الإيراني اليوم أيضا عن سبب إثارتنا لمسألة النشاط المتعلق بتخصيب اليورانيوم بنسبة ٢٠ في المائة. فإيران، نفسها،أعلنت في آب/أغسطس من هذا العام أنها قد بدأت نقل أجهزة الطرد المركزي إلى موقعها في قم من أجل زيادة قدرتها على تخصيب اليورانيوم بثلاث مرات كي تصل إلى نسبة ٢٠ في المائة. ويتعارض ذلك بشكل مباشر مع ستة من قرارات مجلس الأمن التي تطالب إيران بتعليق تخصيب اليورانيوم، و يوضح مدى تعارض برنامج إيران غير القانوني لتخصيب اليورانيوم مع الأغراض السلمية. فلا يوجد أي مبرر مدني موثوق لإنتاج تلك النسبة الكبيرة – ٢٠ في المائة – من اليورانيوم المخصب.

ولن أخوض في مزيد من التفاصيل سوى القول إن العديد من تلك المسائل قد أثيرت في فيينا، في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومؤخرا خلال المؤتمر العام للوكالة، وفي كثير من الأحيان أثناء اجتماعات مجلس المحافظين.

و لم تكن لدي فرصة لتلاوة عدد من الفقرات في البيان الذي أدليت به أمس نظرا لضيق الوقت. ولكني أرغب كثيراً في تفنيد الادعاء بأن المملكة المتحدة في حالة عدم امتثال لمعاهدة عدم الانتشار، وأن أسجل أن بعض المسائل التي ذكرتها قد تمت مناقشتها مراراً وتكراراً في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

السيد ريم – كاب سو (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود الرد على الادعاءات التي أدلى بها ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وعلى الرغم من انه أطلق على بلدي اسم ”كوريا الجنوبية“ فإنني سأشير إلى كوريا الشمالية باسمها الرسمي – جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. لقد ادعى ممثل كوريا الشمالية عدة أمور. أولا، أن كوريا الجنوبية – جمهورية كوريا – طرف في المحادثات السداسية الأطراف، ولكن كوريا الشمالية تنفي وجود جمهورية كوريا. وقبل عدة أسابيع عقدت جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اجتماعات ثنائية فيما يتعلق بالحضور في المحادثات السداسية الأطراف. وكانت حجة كوريا الشمالية حرمان نظيرتها من الاجتماعات الثنائية التي عقدناها قبل عدة أسابيع.

وفيما يتعلق بالمسائل النووية في شبه الجزيرة الكورية، أعلنت كوريا الشمالية في عام ١٩٩٠ إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية. ومنذ ذلك الحين، أعلنت حكومة جمهورية كوريا عدم وجود أسلحة نووية على أراضيها. وعلى نقيض ذلك، أجرت كوريا الشمالية تجربتين نوويتين في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩. وكشفت عن منشآتها لتخصيب اليورانيوم في يونغ بايونغ العام الماضي. وقد سبب ذلك شاغلاً عميقاً للمجتمع الدولي، نظراً لأن من شأن تلك المنشأة أن تفتح طريقا ثانيا لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يمكنها من تطوير الأسلحة النووية.

واليوم أعربت العديد من البلدان، بالإضافة إلى جمهورية كوريا، عن قلقها الشديد بشأن الأنشطة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك برنامجها لتخصيب

اليورانيوم. ووفقا لإسهامات المجتمع الدولي، ستواصل حكومة بلدي اتباع نهج مبدئي لحل المسألة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في حين نترك باب الحوار مفتوحاً.

وأغتنم هذه الفرصة لأحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الاستجابة لنداءاتنا وإبداء استعدادها وصدقها فيما يتعلق بنزع السلاح النووي عبر اتخاذ إجراءات ملموسة عوضاً عن الاستفزاز الذي أظهرته اليوم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أرى أن هناك معنى أعمق لاستخدام الألفاظ في شبه الجزيرة الكورية. وليست لدي مشكلة شخصية إذا ما أطلقت إحداكما على الأخرى بروح من الوئام والأخوة– اسمي كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية. ولكن أرجوكما أن تتفقا فيما بينكما على ما ستفعلانه في ذلك الصدد.

السيد نجفي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): آسف لأخذ الكلمة مرة أخرى. ولكن نظراً للبيانات التي أدلى بها ممثلا فرنسا والمملكة المتحدة، أجد نفسي مضطرا لتوضيح بعض النقاط.

أولا، فيما يتعلق ببيان التهديد الذي أدلى به رئيس فرنسا، فنحن سعداء بأن فرنسا قد صححت بيانها. ولكن كان واضحا جدا أنه بيان تهديدي وفقاً للتصريح الذي بثته وسائط الإعلام، في انتهاك واضح للمادة ٢ من الميثاق. وقد سجلنا تلك المسألة رسميا في إطار الأمم المتحدة.

وادعى ممثل فرنسا أن مسألة إيران تثير شاغلاً دوليا. وأطلب منه أن يشير إلى البيانات التي أدلت بها على نحو مستمر ١٢٠ دولة في حركة عدم الانحياز تأييداً لحق إيران في برنامج نووي سلمي. ولا تشير الأحكام الصادرة عن قلة من البلدان في مجلس الأمن —الذي نصفه في الأمم المتحدة أحياناً باسم ”مجلس الأعضاء الخمسة الدائمين“ إلى ما يسبب أو لا يسبب شاغلاً للمجتمع الدولي.

وأطلب إلى اللجنة ببساطة أن تنظر إلى بيانات الدول الأعضاء في الجمعية العامة والمنظمات غير الحكومية والعديد من المنظمات الدولية الأخرى، لتكتشف بنفسها ما الذي يشكل شاغلاً حقيقياً للمجتمع الدولي. ويتمثل ذلك الشاغل في وجود الأسلحة النووية في ترسانات الدول الحائزة للأسلحة النووية، وتطوير تلك الأسلحة وتحديثها بشكل مستمر. فذلك هو الشاغل الحقيقي.

وهناك محاولة لصرف انتباه وسائط الإعلام الدولية والجمهور عن طريق تسليط الضوء على بعض الادعاءات التي لا أساس لها. فلم تخضع منشآت أي بلد في إطار عضوية الوكالة الدولية للطاقة الذرية على الإطلاق للتفتيش بكثافة، من حيث عدد المفتشين والأيام التي استغرقتها عمليات التفتيش، مثلما خضعت له منشآت إيران النووية. فقد تم إجراء ما يزيد عن ٠٠٠ ٥ يوم للتفتيش في منشآت إيران النووية، دون العثور على أي دليل يتعلق بتحويل أنشطة إيران النووية السلمية للأغراض العسكرية.

وبشأن الادعاءات التي تستند إلى وثائق مزورة، فقد قدمنا بالفعل وثيقة تتألف من ١١٧ صفحة إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية توضح تزوير تلك الوثائق وتزييفها. أبرمت فرنسا والمملكة المتحدة مؤخرا اتفاقا بشأن التشارك النووي، وتبادل المعلومات عن أسلحتهما النووية وتجاربهما النووية، وهو يشكل بوضوح انتهاكا للمادة الأولى من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. إنهما في حالة عدم امتثال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ويجب أن تكونا مسؤولتين عن أفعالهما.

أشار ممثل المملكة المتحدة مرة أخرى إلى مسألة ٢٠ في المائة، مدعيا أن نقل أجهزة الطرد المركزي من ناتانز إلى مدينة

قم مصدر للقلق. كيف يكون مصدرا للقلق في حين يجري تنفيذ جميع الأنشطة في إطار وكالة الطاقة الذرية؟

دعونا لا ننسى التهديد المستمر من بعض البلدان، بما في ذلك النظام الصهيوني، بمهاجمة المنشآت النووية الإيرانية. دعونا لا ننسى أيضا الاغتيال من قبل أجهزة الاستخبارات في المملكة المتحدة والنظام الصهيوني، اغتيال وإرهاب أساتذة الجامعات الإيرانيين في المجال النووي. نحن ملزمون بحماية علمائنا النوويين، نحن ملزمون بحماية تلك المنشآت. ليس لدينا أي خيار سوى نقل المرافق الحساسة إلى منطقة بعيدة عن متناول أولئك الذين يهددوننا.

أنتقل إلى مسألة قرارات مجلس الأمن. موقفنا واضح جدا – لقد أرسلت بالفعل ٢٠ صفحة من الحجج في ما يتعلق بعدم مشروعية هذه القرارات. إن قرارات المجلس لم تقرر مطلقا أن مسألة إيران النووية تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. ولم يبلغ أي تقرير للوكالة الدولية للطاقة الذرية مطلقا عن أي حالة من حالات عدم الامتثال. وعليه فإن تلك القرارات ذات الدوافع السياسية التي تطالب بتعليق أنشطة إيران السلمية البحتة لم يكن لها مطلقا أي أساس قانوني، ولن يكون لها أبدا. نحن نرفضها جميعا، ولن ننفذها أبدا. موقفنا واضح جدا في هذا الصدد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكر الوفود أن الوقت تجاوز بالفعل الساعة ١٨/٠٠. أريد أن أختتم هذه المناقشة اليوم، لذلك آمل أن يتوخى الممثلون الإيجاز.

السيد ري تونغ لي (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): سأكون موجزا جدا.

أثار ممثل كوريا الجنوبية مرة أخرى مسألة عدم وجود أية أسلحة نووية للولايات المتحدة الأمريكية في كوريا الجنوبية. صحيح أن إدارة الرئيس بوش أصدرت ذلك الإعلان في عام ١٩٩١، لكن لم يتبعه تحقق، لذلك لا يمكننا أن نصدقه.

ثانيا، كوريا الجنوبية تقول مرة أخرى أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تشكل تهديدا ومصدرا للقلق. في العام الماضي في البحر الغربي قبالة سواحل شبه الجزيرة الكورية، في مياهنا الإقليمية، أجرت كوريا الجنوبية مناورات عسكرية بالذخيرة الحية، التي سقطت في مياهنا الإقليمية. قمنا بالرد. كاد الوضع يخرج عن نطاق السيطرة. الآن، من المقرر مرة أخرى إجراء مناورة عسكرية في نفس المكان، حاملة الطائرات الأمريكية، يو إس إس جورج واشنطن، في المياه الإقليمية لشبه الجزيرة الكورية. الأخبار اليومية أن جورج واشنطن قادمة إلى مياهنا الإقليمية. يشكل هذا مصدر قلق كبيرا لمنطقة شمال شرق آسيا.

السيد ريد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أدرك تماما أننا نتجاوز الساعة ١٨/٠٠.

يكفي القول، لدواعي التسجيل، بأن الولايات المتحدة يسرها أن تؤيد آخر البيانات التي أدلى بها ممثل حكومة صاحبة الجلالة وممثل حليفتنا جمهورية كوريا.

السيدة أندرسون (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أنا لا أريد أن أطيل هذه المناقشة، لكنني أود ببساطة أن أكرر ما قلته في وقت سابق عن أن المملكة المتحدة تأخذ التزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على محمل الجد، وترفض الإيحاء بأننا في حالة عدم امتثال لها. وأود أيضا أن أسجل أنني أرفض أي إدعاءات باغتيال علماء معينين، ولا أود إضافة أي شيء.

السيد ريم كاب سو (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أتناول نقطتين. واحدة هي معنى كلمة ”شقيق“ التي أثارها ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية،

الذي قال إن كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية شقيقتان. أود أن أذكره بمعنى ''شقيق''. في العام الماضي أغرقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سفينة تابعة لجمهورية كوريا، مع خسائر في الأرواح قدرها ٣٦ شخصا. وشنت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ثلاث جولات من القصف لجزيرة كورية، أسفرت عن سقوط أربع ضحايا، بينهم مدنيون. هل الأخ هو الذي قتل أخاه؟ لا أعتقد هذا. الأخوة لا يقتلون بعضهم بعضا. وهكذا، فإنني لا أقبل ''شقيق'' من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

كما ذكرت، هاجمت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في العام الماضي جمهورية كوريا مرتين، مما أودى بحياة ٤٠ شخصا. وتجرى المناورات العسكرية لجمهورية كوريا والولايات المتحدة الأمريكية لتعزيز قدرات الردع في مواجهة الاستفزازات العسكرية من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. لذلك، فإن جمهورية كوريا تحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على وقف المزيد من الاستفزاز.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر جميع المشاركين في هذا النقاش المثير جدا للاهتمام.

أود أن أذكر الوفود مرة أخرى أن الموعد النهائي لتقديم مشاريع القرارات هو الساعة ١٥/٠٠ غدا، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر. وأحث جميع الوفود على بذل كل جهد للوفاء بالموعد النهائي، وذلك لمنح الأمانة الوقت لتجهيز الوثائق بسرعة.

أشكر المترجمين الفوريين على قدرتهم على التحمل والمرونة التي تحلوا بها بعد ظهر اليوم.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/١٠.